

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٩٦٨

الأربعاء، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غرولس . . . . . (بلجيكا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيدة دونوفا

إندونيسيا . . . . . السيد ناتاليغاوا

إيطاليا . . . . . السيد ماتوفاني

بنما . . . . . السيد أرياس

بوركينافاسو . . . . . السيد كودوغو

الجمهورية العربية الليبية . . . . . السيد القناص

جنوب أفريقيا . . . . . السيد لاهير

الصين . . . . . السيد لي كيكسن

فرنسا . . . . . السيد رينيه

فيتنام . . . . . السيد بوي ثي جيانغ

كرواتيا . . . . . السيد سكراتيتش

كوستاريكا . . . . . السيد أوربينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة فاوست

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة ويلسون

## جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/528)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



محددة. كما أود في ذلك الخصوص الإعراب عن تأييد مصر للبيان الذي ألقته كوبا نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

لا يوجد أدنى شك في أن نقطة الانطلاق الرئيسية في أي جهد لتعزيز فاعلية مجلس الأمن هي تعزيز الشفافية والخضوع للمساءلة في أعماله، وذلك بهدف ضمان قيام المجلس بالمهام التي فوضته الدول الأعضاء بالمنظمة بالقيام بها، تتساوى في ذلك الدول الدائمة العضوية مع الدول غير الدائمة العضوية التي يجري انتخابها، ليس فقط لكي تحمي مصالح دولها، وإنما لرعاية المصالح الدولية والإقليمية بالنيابة عن العضوية العامة بالمنظمة.

ولا شك أن مناقشة اليوم ترتبط ارتباطا وثيقا بأعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، والذي يشكل موضوع إصلاح وسائل عمل المجلس شقا رئيسيا من أنشطته، جنبا إلى جنب مع توسيع عضوية المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، وضمان تمتع الدول الجديدة دائمة العضوية بحق النقض أسوة بالأعضاء الدائمين الحاليين. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالذكريات المتتالية الصادرة عن الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى، ينبغي لنا الاعتراف في إطار من المصارحة المتبادلة بأن ما تضمنته هذه المذكرات من إجراءات لا ترقى إلى مستوى تطلعات الدول الأعضاء. إذ أنها تأتي نتاج حلول وسط قدمت فيها الدول غير الدائمة العضوية العديد من التنازلات تحت مسمى إظهار وحدة المجلس. ولذا فإن مراجعة الإجراءات الواردة في الوثيقة قيد النظر لا تعني بأي شكل اقتناعنا بأنها شكلت نهاية المطاف في التعامل المؤسسي مع الموضوع، وإنما هي خطوة أولية غير كافية يتعين تقييمها وتعزيزها.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل بولندا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد هيرتز نسكي (بولندا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس القيام بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تقوم بتوزيع نصها المكتوب، وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل مصر، الذي أعطيه الكلمة.

**السيد عبد العزيز (مصر):** أود في البداية أن أتقدم بالشكر لمجموعة الدول الصغيرة الخمس على مبادرتها بطلب عقد جلسة خاصة في مجلس الأمن لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات الواردة في ملحق مذكرة رئيس المجلس عام ٢٠٠٦ الواردة في الوثيقة S/2006/507، المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بعد مرور أكثر من عامين على صدورها. وأود أن أشكركم سيدي الرئيس على استجابتكم واستجابة أعضاء المجلس لهذا الطلب. كما أتقدم لكم بالشكر على مبادرتكم بإعداد الورقة المفاهيمية المؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ لتوجيه المناقشة نحو تقييم هادف يسفر عن إجراءات

إن مراعاة مجلس الأمن للموضوعية في ممارسة اختصاصاته وتلافيه الانتقائية والمعايير المزدوجة والتسييس أحد المفاتيح الرئيسية لأي إصلاح حقيقي لأساليب عمل المجلس. وينطبق ذلك على إتاحة الفرص للدول المعنية لحضور جلسات المشاورات غير الرسمية للمجلس أسوة بتمثلي الأمين العام، وإتاحة الفرصة لهم وللأطراف الإقليمية للتفاوض على أي رد فعل للمجلس حول قضاياهم ولتقييم مدى تنفيذ قرارات المجلس والوقوف على الأسباب التي قد تحول دون تنفيذها، مع تضمين ذلك في التقرير السنوي الذي يعده المجلس للعرض على الجمعية العامة، والذي يتعين تعديله طابعه السري ليكون أكثر تحليلاً وشرحا للمواقف إزاء مختلف المسائل بما في ذلك أسباب إحجام المجلس أو عدم قدرته على اتخاذ مواقف حاسمة في بعض الحالات، خاصة تلك المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وأسباب تعدد ردود فعل المجلس بين قرارات وبيانات رئاسية وبيانات وتقارير صحفية، والمعايير التي يتم الاستناد إليها لتحديد نوعية رد فعل المجلس إزاء كل حالة.

ولن يتسنى إصلاح سبل عمل المجلس ما لم يتم التعامل بفعالية مع إساءة استخدام حق النقض، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص وترشيد استخدام هذا الحق لحين إلغائه، وذلك بهدف منع إساءة استخدامه للضغط على الدول المعنية للقبول بحلول بعينها أو للحيلولة دون صدور أي رد فعل من المجلس في بعض الأحيان، ولمنع استخدام حق النقض في الحالات التي يتم فيها ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ووقف الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة. وإلى أن يتم إلغاء هذا الحق، فسيظل حقا لجميع الدول دائمة العضوية التي ستتنضم إلى مجلس الأمن في إطار خطة توسيع العضوية، وخاصة للأعضاء من القارة

فإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي أن ينطلق من حتمية إجراء توازن حقيقي في القوى بين الدول الأعضاء في المجلس، خاصة بين الدول الدائمة العضوية والدول غير الدائمة العضوية. فقد حان الوقت للاتفاق على نظام داخلي دائم ليحل محل النظام الداخلي للمجلس الذي لا يزال مؤقتا رغم مرور ما يزيد عن ٦٠ عاما على قيام المنظمة، ولا بد من تحويل الفريق العامل الذي يعالج هذا الموضوع الهام في المجلس من فريق عامل غير رسمي إلى فريق عامل رسمي يعمل على إقرار إجراءات جديدة جريئة رسميا، ترسخ مفاهيم المساواة بين الدول والعدالة في التعامل مع قضاياها. وتعزز الشفافية. وتزيد التفاعل، وترسخ الفعالية. ولا شك أن الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة سيظل المحفل الأكثر ملاءمة للتعامل مع هذا الموضوع في إطار ديمقراطي يضم جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.

وترى مصر أن نقطة الانطلاق في إصلاح أساليب عمل المجلس هي عدم تجاوز مجلس الأمن للاختصاصات المخولة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن يكف المجلس عن التدخل في المسائل التي تعتبر من صميم اختصاصات الأجهزة الرئيسية الأخرى بالمنظمة، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعوى اشتغال تلك المسائل على شق أممي، أو عبر محاولة إعطاء انطباع خاطئ بأن الموضوع قيد البحث يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية مراجعة العلاقة بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى بالمنظمة بما يسمح باستعادة التوازن المؤسسي المفقود بين تلك الأجهزة والمجلس إعمالا للميثاق. وفي هذا الصدد، إن محكمة العدل الدولية دورا رئيسيا في الفصل بين اختصاصات هذه الأجهزة بموجب أحكام الميثاق، وهو ما يتعين الاستفادة منه إذا دعت الحاجة لذلك.

شامل على كافة جوانب إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر فعالية وشفافية وأكثر قدرة على تحقيق طموحات الدول الأعضاء في عالم آمن مستقر.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

**السيدة إيتيموفا** (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لرئيس مجلس الأمن والممثل الدائم لبلجيكا لإتاحة هذه الفرصة للمشاركة في مناقشة علنية لطبيعة مجلس الأمن وفعاليته التنفيذية وتعاونه مع الدول التي ليست أعضاء في المجلس.

ويسرنا أن نشير إلى أنه تم إحراز بعض التقدم في تحسين أساليب عمل المجلس. إن المناقشة التي دارت مؤخرا في الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، والذي قدمه الممثل الدائم لفيت نام، كانت خطوة لم يسبق لها مثيل وتاريخية في تحسين تعاون المجلس مع الدول غير الأعضاء فيه.

إننا لا نزال، نحن أعضاء المجتمع الدولي، ندعم مجلس الأمن في اضطلاعهم بمهمته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، والمسندة إليه بموجب الميثاق. ويحق لنا أن نتوقع فعالية أكبر من المجلس في هذا المجال. ولكن مشكلة فعالية مجلس الأمن لا تزال في دائرة الأضواء العالمية. ونحن اليوم نشهد الوتيرة المتكررة لإخفاق مجلس الأمن في الرد بشكل ملائم على التحديات الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين تهديداً مباشراً. لقد أثبت المجلس مرارا عجزه عن الاتفاق على بيانات صحفية، ناهيك عن اتخاذ موقف مشترك بشأن مواضيع معينة ذات أهمية حاسمة للمجتمع الدولي بأسره. وعلى ضوء هذه الخلفية، يأخذ المرء انطباعاً بأنه توجد بوضوح مشاكل داخل مجلس الأمن نفسه،

الأفريقية التي تعرضت لظلم تاريخي بعدم تمثيلها في الفئة دائمة العضوية حتى الآن.

وقد أثبتت التجربة خلال السنوات الماضية الدور المتزايد الذي يمكن أن تلعبه المنظمات والترتيبات الإقليمية، خاصة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في دعم مجلس الأمن في القيام بمهامه، وهو ما دفع مصر أثناء رئاستها لمجلس السلم والأمن الأفريقي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى طرح مبادرتها لإقامة آلية للتنسيق والتشاور بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي، وهي المبادرة التي لقيت ترحيباً واهتماماً وتم البدء بالفعل في تنفيذها، على نحو يمكن معه اتخاذها كنموذج يحتذى لتوسيع نطاق التنسيق ليشمل كذلك التجمعات والمنظمات الإقليمية الأخرى التي تقوم بدور هام في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

ختاماً، إن نقاشنا اليوم هو خطوة هامة في سبيل الاتفاق على تدابير يمكن تطبيقها لإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، وقد سبقت ذلك النقاش محاولات عدة في هذا الشأن، كان آخرها مشروع القرار A/60/L.49، الذي تقدمت به مجموعة الدول الخمس الصغيرة في آذار/مارس ٢٠٠٦، وهي محاولة جيدة رغمًا عن عدم وفائها بصفة كاملة بطموحات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالموضوع. وإضافة إلى مشروع القرار، كانت هناك مئات الاقتراحات الأخرى في هذا الخصوص، إلا أن ما ينقصنا ليس المزيد من الاقتراحات أو التقييمات وإنما لمزيد من الإرادة السياسية لدى الدول دائمة العضوية والدول غير دائمة العضوية على حد سواء لإجراء إصلاح حقيقي لمجلس الأمن يشمل الموضوعات الخمسة الرئيسية التي يتناولها الفريق العامل المفتوح العضوية، وأعني هنا فئات العضوية، وحق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم مجلس الأمن الموسع وإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق

التطورات الداخلية في المجلس، التي هي ذات أهمية للمجتمع الدولي بأسره، هي أمر ذو أهمية حاسمة لحكوماتنا التي تعتمد على المعلومات الموضوعية في اتخاذ القرارات. وبوصفنا أعضاء مهتمين في المجتمع الدولي فنحن نعتقد أن لدينا الحق في الحصول على هذه المعلومات. وفي هذا الصدد، فإن التحليل المنظم للمواقف، لا سيما مواقف الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن، سوف يساعدنا على التوصل إلى الاستنتاجات فيما يتعلق بتقديم الدعم في المستقبل إلى الدول القادرة وحدها على أن تكون مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن نعتقد أن هذا النهج سيعزز سلطة مجلس الأمن، وسيزيد ثقة الجمهور به، وسيسهل في أداء المجلس الفعال لمهمته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

**السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** أود في البداية أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على المبادرة بإجراء هذه المناقشة. ونحن نعتقد أن هذه الخطوة اقتضت منكم عزمًا سياسيًا وجسارة مهنية. ولقد كانت الوثيقة S/2006/507 معلمًا بارزًا في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، وفي زيادة شفافيته قبل كل شيء. إن كل مبادرة طيبة يجب أن يروج لها شخص ما. ومن دون ذلك، فإن حتى أكثر الأفكار الواعدة يمكن أن تتبدد قبل أن تثمر. لذلك فإننا نود أيضًا أن نعرب عن امتناننا لوفد اليابان على مبادرته، وأن نعرب كذلك عن التقدير لدوره الخاص في تحسين أساليب عمل المجلس.

ومن الواضح أن تلك الوثيقة هي مفيدة من المنظور العملي. منذ اتخاذه، ما برحنا نشهد تغيرات إيجابية في عمل

وكذلك مع أساليب عمله. ولذلك فإن قضية الإصلاح الجذري والسريع لمجلس الأمن هي قضية ملحة.

وطالما أن المجلس عاجز عن إيجاد أرضية مشتركة في نُهجه تجاه بعض القضايا المختلف عليها فإن العالم سيظل يواجه صراعات عسكرية تتبعها عواقب إنسانية وخيمة. وربما ينبغي لنا في مثل هذه الحالات أن ننظر في تعزيز آلية التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبحكم التعريف فإن الجمعية العامة هي هيئة أكثر ديمقراطية وتمثل مصالح جميع الدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، أهم النزاعات التي لم تُحل في مجلس الأمن يمكن أن تُناقش في الجمعية العامة على الأقل لتوضيح آراء ومواقف الغالبية العظمى من المجتمع الدولي بشأن القضايا الحاسمة وبحيث يمكن النظر في تلك الآراء عند اتخاذ قرارات مجلس الأمن.

وينبغي لنا أن نقر بأن عدد الجلسات العلنية لمجلس الأمن قد ازداد مؤخرًا، في حين أن عدد الجلسات المغلقة قد انخفض. ومع ذلك فإن شفافية هذه الجلسات هي دون المستوى المرغوب. على سبيل المثال، الدول التي ليست أعضاء في مجلس الأمن تضطر إلى قضاء وقت أكبر في البحث عن المعلومات بأية طريقة في استطاعتها. ونتيجة لذلك فإنها إما تعلم بأمر المشاورات المغلقة في وقت متأخر جدًا أو أنها لا تعلم بأمرها على الإطلاق. وفي كثير من الأحيان تكون هذه المعلومات متاحة بشكل مبتور وتُستمد من المقابلات التي يجريها أعضاء مجلس الأمن مع الصحفيين الذين يغطون أنشطة المجلس لنشرها على عامة الجماهير.

إنه من حقنا نحن الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن أن نعرف بشكل مباشر ما هي القرارات المحتملة التي تتم مناقشتها داخل المجلس وما هي مواقف كل عضو في المجلس بشأن القضايا الراهنة، وينبغي أن لا نضطر إلى اكتشافها من خلال منظور وسائل الإعلام. إن المعرفة الكاملة لطبيعة

وكم لوحظ في البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم بلدان حركة عدم الانحياز، وهو بيان تنشيطه ونؤيده تأييدا كاملا، فإن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن تتعدى إطار إنشاء أي أسلوب من أساليب العمل الداخلية والخطوات اللازمة للعمل بصورة علنية. وثمة عنصر هام لأساليب العمل تتمثل في وسائل تقرير مجال المسؤولية وآلية اتخاذ القرارات. والشرط الأساسي لتحسين عمل المجلس يتمثل في إقامة بيئة داخله تتسم بالانضباط الذاتي والمسؤولية من حيث تحديد مجال اختصاصات المجلس. وهذا مرتبط بتهيئة بيئة يمكن في ظلها لأعضاء المجلس الاتفاق على ما مفاده أنه لا يحق لهم عقد مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في أي دولة عضو أو بشأن مسائل أخرى لا تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين.

وأخيرا ينبغي تحاشي ازدواجية في المعايير في عملية اتخاذ القرار. بغض النظر عما إذا تم ذلك بعلم أو بغير علم. وعلينا تحاشي التسرع أو التقييمات غير الكاملة عند بحثنا عن الحقيقة والحل التوفيقية. وعلينا تحاشي إضفاء الطابع الشيطاني على الخصوم. وذلك بالتأكيد سيكفل تحسين دور المجلس في حل النزاعات الدولية ويساعد في تعزيز فعالية جهوده. وعند العمل واتخاذ القرارات من المهم أن تكون تلك القرارات أمينة وعادلة مع الأخذ في الحسبان وجهات نظر وشواغل الدول الأعضاء ممن تتأثر مصالحها مباشرة بتلك القرارات، سواء أكانت تلك الدول أعضاء في الجمعية العامة أو أعضاء دائمين في مجلس الأمن.

إن الأعضاء غير الدائمين يقومون بدور هام في ضمان توفير أكبر قدر من التحليل الفعال والترية والمخايد للقضايا الدولية الملحة، كما دلت على ذلك عمل المجلس خلال الأحداث الساخنة التي وقعت في شهر آب/أغسطس. فهكذا سواء قام الأعضاء غير الدائمين في المجلس بعمل أو إحجامهم عن القيام بعمل، فهم بمثابة أعضاء في هيئة محلفين

المجلس. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من أننا نرى حاجة وفرصة لمزيد من التحسين في أساليب العمل الداخلية لمجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، يتقدم وفدي باقتراحين اثنين. الأول، نقترح بالإضافة إلى ما هو قائم حاليا، شكلا جديدا للجلسات، يكون مغلقا أمام الصحافة والمنظمات غير الحكومية ولكنه مفتوح للوفود. ومن غير الممكن دائما إعلام الوفود عن موعد وشكل جلسة ما لمجلس في وقت يمكن فيه للوفود التي تطلب المشاركة من إعداد البيانات الخطية. والشكل الجديد سيكون من المفيد جدا في حالة الجلسات العاجلة التي في الحقيقة تكون فيها الدول الأعضاء مهتمة للغاية. ومن الجدير بالذكر أن تمكين جميع الوفود المهتمة من المشاركة من دون الحاجة إلى اتصالات خطية إضافية من شأنه أيضا أن يزيل القلق إزاء المعلومات الانتقائية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالجلسات التي يجري التخطيط إليها.

ثانيا، نقترح فاصلا في الفترة بين انعقاد الجلسات العلنية للمجلس ومرحلة اعتماد القرارات المتمخضة عنها. فالممارسة الحالية لتنظيم جلسات مفتوحة لا توفر حتى فرصة للأخذ في الحسبان وجهات النظر المعرب عنها خلال المناقشات، إذ أن الوثائق المتعلقة بنتيجة الجلسات العلنية تُعد قبل أن تبدأ الجلسات وتعتمد فورا من دون أي تعديلات بناء على نتائج المناقشة. فمن الناحية الجوهرية تتمتع الدول التي ليست أعضاء في المجلس بحق مخاطبة المجلس، ولكن من الناحية النظرية لا تتاح لها الفرصة لأن يكون لها أي أثر على قرار المجلس. إن أي عمل إضافي داخل المجلس، ارتكازا على نتائج الجلسات العلنية، من شأنه أن يجسد نتائج المناقشة، والأفكار المتعلقة بصورة محددة بالمبادرات الواردة في وثائق المجلس؛ وسيوفر ذلك دليلا حقيقيا، لا اسميا على زيادة انفتاح المجلس.

نظرة قصيرة على الزيادة الهائلة في عدد الجلسات التي تعقد والقرارات التي تتخذ. إن الدول الأعضاء والعالم تنظر باهتمام متزايد وأكثر من أي وقت مضى إلى الشفافية بوصفها هامة للغاية إذا ما أراد المجلس أن يرتقي إلى مستوى التوقعات. لذلك نرحب بالتقدم الذي تحقق حتى الآن في هذا المجال. إن الإحاطات المنتظمة التي تقدمها الرئاسة لغير أعضاء المجلس في بداية كل شهر، على سبيل المثال، توفر حاليا تنبؤا مفيدا ومعلومات عن برنامج العمل الشهري. وأود أن أذكر أيها الرئيس بأنكم ضربتم مثلا جيدا جدا في هذا الصدد عندما توليتم رئاسة مجلس الأمن في بداية هذا الشهر.

أما فيما يتعلق بتحسين التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس، فإننا نؤيد بقوة الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن تيسر للأطراف المتأثرة بعمل المجلس إمكانية الوصول إلى المجلس. وينبغي أن يشمل هذا أولا وأخيرا الدول الأعضاء التي لديها مصلحة طفيلية، في البند المدرج للمناقشة على جدول الأعمال، مثل البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، وعلى سبيل المثال، في المرحلة المقبلة، على أي حال، قد يكون من المجدي النظر في وصول محسن أيضا لأصحاب المصالح من غير الدول الأعضاء وهذه المشاورات المباشرة قد توفر للمجلس أساسا أسلم وتزيد من شرعية القرارات التي يتخذها. ينبغي أن يكون التفاعل أيضا معززا داخل الأمم المتحدة، على سبيل المثال بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

ولكن ينبغي التنويه هنا بأن هذه الاعتبارات لا يجب أن تقوض الجهود الرامية إلى جعل عمل المجلس أكثر كفاءة. إنني إذ أبقى في ذهني أن البيانات التي يُدلى بها في الجلسات العامة قطعاً لا بد من أن تكون قصيرة، كما ذكرتم على نحو مناسب جدا يا سيادة الرئيس، في ورقتكم المفاهيمية (S/2008/528)، فإنني سأقصر كلامي على مجال آخر واحد أساسي لموقف ألمانيا.

أو محكمين مستقلين، وخاصة في الحالات التي لا يكون فيها اتفاق بين الأعضاء الدائمين، ذلك هو الفيصل الذي يحكم على المجلس ما إذا سيكون بوسعه الاضطلاع بصورة تامة في أعماله وبجياذ وموضوعية أم لا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية) أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد في** (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم يا سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة المفيدة والإعداد لها خلال رئاستكم لمجلس الأمن. إن الورقة المفاهيمية الأخيرة لكم (S/2008/528)، بوجه الخصوص، مفيدة جدا وجديرة بتقديرنا. فهي توفر لحة موجزة عما وصل إليه المجلس في جهوده لتنفيذ ٦٣ تدبيرا اتخذت منذ أكثر من سنتين. ونؤيد تأييدا كاملا النهج الذي اقترحه من مناقشة اليوم، أي التركيز على التدابير المتمثلة في أكبر قدر من الفائدة والهامة للدول غير الأعضاء في المجلس في مجالات الشفافية والتفاعل والكفاءة.

إن ألمانيا إذ تؤيد بشدة إصلاح مجلس الأمن، ترحب بالمناقشة الجارية بشأن أساليب عمل المجلس وتقدر الشكل المفتوح الذي اختارته الرئاسة البلجيكية لهذا الغرض. ونود أيضا أن نشكر مجموعة الدول الخمس الصغيرة المؤلفة من كوستاريكا والأردن وليختنشتاين وسنغافورة وسويسرا على التزامها المستمر في هذه المسألة الهامة.

أود أيضا أن أشكر الرؤساء السابقين لفريق العمل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى على جهودهم وكذلك الرئيس الحالي السفير أرياس.

حيث أن الأمم المتحدة تتقبل بصورة متزايدة المسؤولية عن حل الصراع الذي ينشب في العالم، بين الدول وداخلها، تغير وجه المجلس تغيرا كبيرا. فقد أصبح دوره بارزا جدا في السنوات الأخيرة. وكل ما هو مطلوب إلقاء

ذلك، أود أن أدلي ببعض التعقيبات الإضافية التي تركز أساسا على مسألة المشاركة.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتشديد على أن الخمسة الصغار ينبغي ألا يُنظر إليهم كخصوم. فهدفهم ليس التبجح أو تقويض المجلس؛ إنه العكس. هدفنا هو السعي إلى جعل مجلس الأمن جهازا تشاوريا بقدر أكبر من غير الأعضاء إلى "الاشتراك في اللعبة". إننا نسلّم بالدور الحاسم للمجلس ومسؤولياته الجسيمة. ونرى أيضا أن المجلس أدخل تغييرات إيجابية كثيرة على أساليب عمله، ونحن ممتنون لذلك جدا. ولا يسعنا إلا أن نشي على الرئاسات المتعاقبة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى - اليابان وسلوفاكيا وبنما - على جهودها التي لا تكل في ذلك الصدد. وتعطي مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) مثلا آخر على عكوف المجلس على مسألة أساليب العمل. لكن المسألة تبقى ما إذا كانت الإصلاحات كافية وما إذا كان قد أُضيف عليها الطابع المؤسسي إلى درجة أنها لن يجري التراجع عنها. ونحن في مجموعة الخمسة الصغار نشعر بطبيعة الحال بأن مجلس الأمن يمكن أن يفعل أكثر من ذلك.

وتظل مسائل المشاركة قائمة، وقد تطرق المتكلمون السابقون إلى الكثير منها في الجلسة الصباحية وفي هذه الجلسة. فالدول التي تكون الخصوم الرئيسيين في شتى المسائل التي يتناولها مجلس الأمن لا تتاح لها الفرصة دائما للتكلم والإعراب عن وجهات نظرها في اجتماعات المجلس. وحتى عندما يتقرر أن تكون الاجتماعات مفتوحة، غالبا ما يأتي القرار بذلك متأخرا جدا إلى درجة أن الدول تعجز عن إعداد نفسها إعدادا ملائما لتقديم مساهمات مضمونية في المناقشة. وقد يكون اقتراحا وجيها في إطار زمني متفق عليه لاختتام المفاوضات على الصيغة - الحل الأمثل، إعطاء

إن الإنجازات السابقة لتحسين أساليب عمل المجلس جديرة بالثناء وبذل مزيد من الجهد تعتبر في وقت تزداد فيه زيادة هائلة أهمية هذا الهيئة الموقرة. ومع ذلك لا يمكن أن تكون هذه الجهود خطوات صغيرة. ويجب ألا يجيد بصرنا عن هدفنا الحقيقي، ألا وهو إصلاح شامل لمجلس الأمن. فلنستمر في اعتبار أساليب العمل، بسبب أهميتها، أحد المجالات الهامة في سياق أوسع كثيرا. اسمحوا لي أن أصف مناقشة اليوم بأنها خطوة هامة في مسعانا لجعل المجلس أكثر شفافية وتفاعلا وكفاءة، ولكن أيضا أكثر شرعية وتمثيلا وتحسيدا للحقائق السياسية المعاصرة.

إنني إذ أختتم كلمتي، أود أن أؤكد لكم تأييد ألمانيا القوي للجهود الرامية إلى تحسين أساليب العمل. إنها تبعث برسالة واضحة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مفادها أن إصلاح المجلس مطلوب بسرعة. فتحسين أساليب عمل المجلس وحده لن يحقق التغيير اللازم. وعلينا أن نتناول المسألة الرئيسية، ألا وهي ضرورة جعل مجلس الأمن يواكب الحقائق السياسية في عالمنا المعاصر. وإذا ما أردنا تحسين أساليب العمل من دون إصلاح هياكل مجلس الأمن فإننا نجازف بزيادة الإحباط السياسي في أجزاء واسعة من العضوية وفي تآكل سلطة مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) أعطي الكلمة الآن لمثل سنغافورة.

السيد تشيوك (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أعرب عن تقديري لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن. فمناقشة أساليب عمل المجلس دائما ما تكتنفها الحساسيات، وبالتالي فإننا ممتنون لكم بصفة خاصة على منحنا هذه الفرصة. بديهي أن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة - الخمسة الصغار. مع



نحن جميعاً، في نهاية المطاف، نحتاج إلى أن نعمل معا لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وسنغافورة تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع أعضاء المجلس ومؤازرتهم في هذا الصدد.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد دافيد** (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بسبب قيود الوقت سأكتفي بقراءة عدد من الأجزاء الهامة جدا من بيان الفلبين. ووفدي يلتزم بكل احترام تعميم نص بياننا الكامل على الوفود.

المطالبات بإجراء تغييرات وإصلاحات في مجلس الأمن ما فتئت تعلو وتشتد. وتركيز هذه المناقشة المفتوحة ينصب على التغييرات والإصلاحات في أساليب عمل المجلس. وتؤمن دول أعضاء كثيرة، من بينها الفلبين، بأن هذا المجال من إصلاح المجلس أقل مشارا للخلاف ويمكن تطبيقه على الفور. والاقتراحات الرامية إلى بلوغ تلك الغاية كان يمكن أن يحالفها النجاح قبل وقت طويل لو أنها لم تتعثر، للأسف، أو أنها لم تُربط بمقترحات إصلاح المجلس الأخرى، مثل الإصلاحات المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته، أو حتى بمسألة حق النقض.

مناقشة اليوم المفتوحة تبعث رسالة واضحة بأن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن يمكن ويجب تناولها بمعزل عن مجالات إصلاح المجلس الأخرى، التي تتسم بتعقيد أكبر. وهذه المناقشة المفتوحة تشهد على اعتراف المجلس بأنه يتعين عليه أن يتكلم بصراحة وأن يبرهن على امتلاكه الإرادة السياسية والشجاعة الأخلاقية لإصلاح أساليب عمله هو.

لذا تتني الفلبين على الرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن وتعرب لها عن امتنانها لعقد هذه المناقشة المفتوحة أثناء الأسبوع الأخير من ولايتها، فأهت بذلك، بسرور، فترة

مهلة ٤٨ ساعة قبل المناقشة - بغية إعطاء الأطراف المعنية فرصة لإعداد أنفسها.

المسائل المتعلقة بالمشاركة تنطبق على المشاورات غير الرسمية أيضا، وقد أشترتم بنفسكم، السيد الرئيس، إلى ذلك في وقت سابق. وإنني أدرك أنه توجد في بعض الأحيان متطلبات متضاربة بين ضمان المشاركة وتحقيق الكفاءة في صنع القرار، لكن استبعاد الجميع باستثناء أعضاء المجلس عن المشاورات غير الرسمية ينم عن بعض التشدد. وعلى سبيل المثال، هل إن أعضاء المجلس لن يستفيدوا من تقديم الخصوم الرئيسيين في أي مسألة وجهات نظرهم وحتى الإجابة عن الأسئلة في المشاورات غير الرسمية بين حين وآخر؟ إن هذا لن يشكل تدخلا في عملية صنع القرار في المجلس، لأن البلدان المدعوة يمكن الطلب منها أن تغادر قبل أن يبدأ المجلس مداولاته.

أخيرا، التمسنا مرارا وتكرار جعل التقرير السنوي تحليلا بقدر أكبر. لكن هذا قلما يحصل لأن من الصعب التوفيق، وهذا مفهوم، بين وجهات نظر أعضاء المجلس الـ ١٥. ولئن تعذر تقديم تقرير تحليلي، فرمما يمكن النظر في إجراء مناقشة أكثر مرونة لدور المجلس أثناء السنة السابقة. ويمكن تنظيم مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن لاستعراض الإيجابيات والسلبيات وتلقي التعقيبات. ويمكن للدول الأعضاء أن تدلي ببيانات حول ما تعتبره هي حالات النجاح وحالات التقصير. ويمكن لأعضاء المجلس أيضا أن يدلوا بدلوههم. وهذا قد يعرض مجلس الأمن إلى بعض النقد، لكنني أعتقد أنه سيسفر أيضا عن الإشادة بالمجلس. وهذا، في النهاية، هو الغرض من التعقيبات. ثم، إذا تصرفنا جميعا بروح بناءة، فإن هذا لن يؤدي إلا إلى شعور بقبول "الاشترار في اللعبة" من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس، لأنها تكون قد تمتعت بفرصة الإعراب عن وجهات نظرها.

المرفق). ولا حاجة إلى التشديد على أن مجلس الأمن، بسبب تلك السلطات الهائلة كمشرع وقاض ومسؤول تنفيذي، إما كمكلف بالاضطلاع بالجزء المتنازل عنه من سيادة الدول الأعضاء - أو، بتعبير أفضل، كوصي عليه - أو كمفوض ووكيل عن تلك الدول في ممارسة الجزء المتنازل عنه ذلك، يتعين عليه، في أساليب عمله - التي أوجزت بالدرجة الأولى في نظامه الداخلي المؤقت - أن يتمسك بشكل صارم بالممارسات والإجراءات الديمقراطية، وأن يحترم الإجراءات القانونية الأصولية وأن يضمن النزاهة والعدالة والإنصاف تجاه كل المعنيين. وبعبارة أخرى وحسب التوصية في التقرير الأخير والتوصيات المنبثقة عن المبادرة النمساوية، يجب على المجلس أن يحترم سيادة القانون في كل مداولاته. ومن بين العناصر الجوهرية لتلك المبادئ الهادية الخضوع للمساءلة والوفاء بالعهد وإمكانية التنبؤ والتحلي بالشفافية.

لذا فإن الفلبين، عموماً، توصي بقوة بأن تلك الأجزاء من مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) المتعلقة بتلك المبادئ الهادية والعناصر الجوهرية ينبغي ترجمتها أو تحويلها إلى قواعد ثابتة محددة يتعين تجسيدها في النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وعلى وجه التحديد، توصي الفلبين بالأخذ بمقترحات الإصلاح المحددة التالية، التي تنطوي، بالضرورة، على إجراء تغييرات أو تعديلات على النظام الداخلي المؤقت.

أولاً، النظام الداخلي لمجلس الأمن، الذي ظل مؤقتاً طيلة ٦٢ سنة، يجب ألا يبقى مؤقتاً بعد الآن. وإن كلمة "المؤقت" في متن ذلك النظام، المعروف بالنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، يجب حذفها. ففي مدة الـ ٦٢ سنة لم تُدخل سوى ستة تنقيحات على النظام - وهذا دليل على أن النظام قد اكتسب درجة عالية جداً من الديمومة. ثم، إذا أُخذت في الحسبان حقيقة أن مجلس الأمن فقط، بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، هو الذي أبقى على أو احتفظ بنظام

قيادتها للمجلس بهذا الحدث التاريخي. وتثني الفلبين أيضاً على مجلس الأمن وأعضائه، ومجموعة البلدان الخمسة الصغيرة، وعلى اليابان، وفييت نام، وعلى البعثة النمساوية، على مساهماتها الخاصة صوب الإصلاح في هذا المجال، والمعروفة بالتفصيل في النص الكامل لهذا البيان.

ثمة أسباب قوية ووجيهة وعادلة ومنصفة لقيام مجلس الأمن الآن بالبت في التغييرات والإصلاحات المطلوبة في أساليب عمله واعتمادها. ويجب أن نضع في الحسبان ويجب ألا يغيب عن بالنا أبداً أن الدول الأعضاء أنطقت بمجلس الأمن، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، في سبيل كفالة اتخاذ إجراء سريع وفعال، بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ورأي الأغلبية يفيد بأن تلك الإناطة هي بمثابة تنازل من الدول الأعضاء عن سيادتها؛ بينما يقضي رأي الأقلية بأن ذلك ليس سوى تفويض للسلطات من الدول الأعضاء. وبناء على ذلك تكون ١٧٧ دولة عضواً، حتى هذا اليوم، قد تنازلت، حسب رأي الأغلبية، عن جزء من سيادتها، أو، حسب رأي الأقلية، أصدرت تفويضاً ببعض من سلطاتها لمجلس الأمن لهذا الغرض وحده: كفالة اتخاذ إجراء سريع وفعال في صون السلم والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن، باضطراره بواجباته ذات الصلة بتلك المسؤولية، يتولى سلطات هائلة محددة وفقاً للفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر من الميثاق. وإن النص بصورة محددة على سلطات خاصة لا يستثني ممارسة سلطات عامة.

وإجمالاً، وفي ضوء القرارات والمقررات والإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن في ممارسة تلك السلطات، المذكورة صراحة أو ضمناً، وُصف المجلس بأنه المشرع والقاضي والمسؤول التنفيذي في التقرير الأخير والتوصيات المنبثقة عن المبادرة النمساوية ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (S/2008/270)،

المجلس، فإن الحق الممنوح لها في أن تقدم مقترحا يصبح بلا معنى ونوعا من الممارسة العيثية.

ولذا توصي الفلبين بتعديل المادة ٣٧ بحيث أن الدولة غير العضو في مجلس الأمن ولكنها خاضعة لتمحيصه يصبح لها الحق في أن تكون حاضرة وأن يسمع صوتها خلال كل المداولات المتعلقة بذلك التمحيص أو بأي واقعة لاحقة قد تنشأ بعد ذلك، وبتعديل المادة ٣٨ بحيث يجوز للمقترحات أو مشاريع القرارات المقدمة من تلك الدولة أن يتم التداول بشأنها والبت فيها والتصويت عليها من جانب مجلس الأمن بدون اشتراط أن يكون ذلك بناء على طلب أحد أعضاء المجلس.

ثالثا، نظرا للزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة عموما، هناك حاجة إلى أن يستمع مجلس الأمن إلى الأعضاء عموما. وتبعا لذلك، ينبغي للمجلس أن يزيد من عدد الجلسات، بما في ذلك الجلسات غير الرسمية المفتوحة أمام العضوية عموما في مختلف مراحل النظر في مسألة ما. واتباع مثل هذا النهج سيعزز المساءلة والشفافية وسيؤدي إلى تعاون أكبر مع المجلس من جانب الأعضاء عموما بشأن تنفيذ القرارات المتخذة حول تلك المسألة. ويمكن النص على التغييرات اللازمة الناشئة عن هذا النهج في الفصل الأول من النظام الداخلي.

رابعا، امتثالا للمتطلبات النابعة من مبادئ المساءلة والشفافية، ينبغي للمجلس أن ينظر فيما إذا كان من الحكمة واللياقة تلبية رغبة الدول الأعضاء، وخاصة الدول غير الأعضاء في المجلس، في الحصول على معلومات كاملة عن المسائل قيد مناقشة المجلس. ويتوقع غير الأعضاء في المجلس أن تعكس الوثائق الصادرة بأمانة ودقة المناقشات والمداولات في المجلس. وقد لوحظ أن تقرير مجلس الأمن السنوي بصيغته الحالية ليس تقريراً في الواقع بالمعنى الصحيح للكلمة. إن دليل

داخلي مؤقت، فإن المرء لا بد أن يخلص إلى أن شيئا ما ليس صحيحا. وقد يعتبر كثيرون الطابع المؤقت لنظام داخلي عمره ٦٢ سنة لمجلس الأمن لغزا في الممارسات القضائية؛ فلا يمكنهم تخمين منطقته. وفي ذلك الصدد، اتفق مع التوصية المنبثقة عن المبادرة النمساوية بأن يعتبر اعتماد نظام داخلي رسمي بدلا من مواصلة الاعتماد على نظام مؤقت جزءا من التزام مجلس الأمن بسيادة القانون.

ثانيا، الإجراءات القانونية الأصولية وسيادة القانون تقضي بأن الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في مجلس الأمن ولكنها تخضع لتمحيص من المجلس يجب أن تتمتع بالحق في المشور أمام المجلس في كل مراحل المداولات المتعلقة بما حتى تبين مواقفها بشأن المسائل التي هي عرضة لذلك التمحيص أو لها صلة به وحتى تدافع عنها.

وفي الوقت الحاضر، إن تلك المشاركة مقيدة بشكل غير منصف بالمادتين ٣٧ و ٣٨ من النظام الداخلي المؤقت. فبموجب المادة ٣٧ لا يمكن لتلك الدولة غير العضو في مجلس الأمن أن تدعى إلى المشاركة إلا بناء على قرار المجلس، و فقط حينما يعتبر المجلس أن مصالح تلك الدولة غير العضو متأثرة بصفة خاصة، أو حينما تعتمزم الدولة غير العضو تنبيه المجلس إلى مسألة ما وفقا للمادة ٣٥ (١) من الميثاق. ويتنافى هذا مع مراعاة الأصول ويشكل مخالفة للمبدأ الأساسي لسيادة القانون. ومراعاة الأصول وسيادة القانون تتطلبان الاستماع إلى طرف ما قبل الحكم عليه.

وبموجب المادة ٣٨، في حين أن لكل دولة عضو في الأمم المتحدة، تدعى إلى المشاركة وفقا للمادة ٣٧ أو تطبيقا للمادة ٣٢ من الميثاق، أن تقدم مقترحات أو مشاريع قرارات، فإن تلك المقترحات أو مشاريع القرارات لا يمكن إجراء تصويت عليها إلا بناء على طلب ممثل عضو في مجلس الأمن. وإذا كانت الدولة المعنية ليس لديها أصدقاء في

إن الورقة المفاهيمية المميزة المقدمة من الرئاسة تعرض التقدم المحرز منذ صدور مذكرة الرئيس في تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507). وكندا ترحب بهذا التقدم. ولكن من الواضح أيضا أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وبصرف النظر عن نتائج المناقشات الجارية بشأن توسيع مجلس الأمن، فإن إصلاح أساليب عمله هي التي سيكون لها التأثير الأكبر على أصغر الدول والدول المتوسطة، ولا سيما بشأن فعالية المجلس وشرعية قراراته. وفي هذا الصدد، تشعر كندا بأن تحقيق تقدم فوري بات ضروريا وممكنا على حد سواء.

وبالنسبة إلى الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، فإن عضوية المجلس، بطبيعة الحال، تعد حدثا نادر الوقوع، في حين أن قرارات المجلس تؤثر علينا جميعا إلى حد كبير. وبينما يتعين على كل عضو في المجلس أن يتصرف وفقا لضميره الوطني، فإن سائر الأعضاء لديهم مصلحة مشروعة في معرفة الطريقة التي تتخذ بها تلك القرارات وأن تشارك في عملية اتخاذها حسب الاقتضاء.

ولهذا السبب، نحث المجلس على مضاعفة جهوده لتعزيز الشفافية من خلال زيادة الجلسات العلنية. ونحن نسلم بالحاجة في بعض الأحيان إلى عقد اجتماعات سرية، على سبيل المثال، حينما يتوقف حل نزاع على التكتّم والسرية في المفاوضات أو المشاورات. ولكن معظم الجلسات، مثل الإحاطات الإعلامية المقدمة من الأمانة العامة، لا توجد حاجة إلى عقدها تحت غطاء السرية.

إن كندا تؤيد بقوة التوصيات المتضمنة في الورقة المفاهيمية للرئيس التي تدعو المجلس إلى تقديم تفسير واضح لدوافع اعتماد صيغة محددة لجلسة ما وينبغي أن يبين أهداف كل جلسة.

ممارسات المجلس الصادر وفقا للفقرة ١ (ب) من قرار الجمعية العامة ٦٨٦ (د-٧) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، يعد مفيدا ودليلا دستوريا حقيقيا عن إجراءات المجلس. وينبغي للمجلس أن ينظر في الطريقة التي يتم بها صياغة الدليل لكي يجد الطريقة التي يمكن بها عرض المعلومات على النحو الذي يتجاوز مجرد عرض بسيط للوثائق.

كما ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في تقديم تقارير دورية أو موجز موضوعي إلى الجمعية العامة عن المسائل قيد نظر المجلس خلال ذلك العام. فهذه التقارير الدورية ستمكن الجمعية العامة والأعضاء عموما من الحصول على تقييم للوضع الحالي للمسائل المعروضة على المجلس.

ويحدونا الأمل أن نرى النور في آخر النفق بشأن إصلاح أساليب عمل المجلس ضمن إطار زميني معقول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، ترحب كندا بفرصة مخاطبة المجلس بشأن أساليب العمل، وأود أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

كما نعلم جميعا، إن مجلس الأمن له دور مركزي في صون السلم والأمن الدوليين وفي قيادة المواجهة الجماعية للتحديات الأمنية المعاصرة. ومع وجود ما يزيد على ٩٠.٠٠٠ فرد من العسكريين والشرطة والمدنيين، المنتشرين في بعثات دعم السلام في أنحاء العالم بأسره، فإن قرارات مجلس الأمن تؤثر على الحياة اليومية لملايين الناس. ولذلك، هناك ضرورة عاجلة وحقيقية لأن يقع المجلس تحت طائلة المساءلة وأن يكون شموليا وشفافا في عملية اتخاذ قراراته.

الإنسانية وجرائم الحرب. ونحث الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على أن يلتزموا بوضع قيود طوعية على استخدامه في تلك الحالات.

ونظرا لأهمية الموضوع، فإن كندا يحدوها الأمل في ألا تكون هذه المناقشة المفتوحة حدثا معزولا. فقد انقضى ١٤ عاما منذ المناقشة المفتوحة السابقة في مجلس الأمن بشأن أساليب عمل المجلس، ولا يمكن للأعضاء أن يتحملوا الانتظار طويلا مرة أخرى.

إن كندا تدعم اقتراح مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة بأن يوكل مجلس الأمن إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ولاية الاضطلاع باستعراض شامل لمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)، وأن يقدم الفريق استنتاجاته إلى مجلس الأمن، ويفضل أن يكون ذلك في مناقشة مفتوحة تعقد قبل نهاية العام ٢٠٠٨.

وفي الختام، سيدي، أود أن أشكركم مرة أخرى على عقد هذه الجلسة التي تمثل خطوة مهمة نحو إجراء الإصلاحات المطلوبة على نحو عاجل. ومن البديهي أن يكون هذا الإصلاح عملية مستمرة، وعملية ينبغي للدول الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن على حد سواء أن تشارك فيها. ولكنها أيضا من المجالات التي يمكن فيها اتخاذ إجراءات مبكرة تؤدي إلى نتائج ملموسة للدول الأعضاء. وكندا تتطلع إلى المشاركة البناءة في هذه العملية خلال الأشهر القادمة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد دانيش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة الهامة عن أساليب عمل مجلس الأمن. كما أشكر الممثلين الدائمين لمجموعة الدول

كما أن كندا تحث المجلس على زيادة المشاورات مع الدول الأعضاء على نطاق أوسع، على سبيل المثال، من خلال الاستخدام المنظم وغير الرسمي لتبادل الآراء وزيادة الإحاطات الإعلامية الموضوعية بشكل منتظم المقدمة إلى الدول غير الأعضاء في المجلس، بما في ذلك الإحاطات الإعلامية حول عمل الهيئات الفرعية. وبصفة خاصة، ينبغي تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات ومع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمساهمين الماليين، لكي تتسنى مراعاة آرائهم قبل إنشاء البعثات أو تمديد ولايتها.

كما نشجع المجلس على توسيع وتعميق مفهوم المناقشات العلنية والمفتوحة، التي تسمح للأعضاء بالمساهمة بأفكارهم وآرائهم.

إننا نشيد بالمجلس على زيادة عدد الإحاطات الإعلامية للدول الأعضاء خلال السنوات الماضية، وخاصة ما يتعلق منها ببرنامج العمل الشهري للمجلس، والتي ثبتت جدواها. ولكن هذه الممارسة ينبغي أن تصبح ممارسة منتظمة، لا أن تكون رهنا بالنوايا الحسنة لأي رئيس حالي.

(تكلم بالفرنسية)

كما أن المجلس سيحني فائدة من النظر الجدي في استعمال حق النقض. وندرك جميعا الأثر المعوق الذي من شأنه حق النقض - أو مجرد التهديد باستعماله - أن يتركه على مداوات المجلس. وقد شهدنا عدة مناسبات مؤسفة خلال السنوات الماضية، حينما أدى شبح حق النقض إلى إضعاف الحوار وتأخير اتخاذ الإجراء المطلوب.

ولكن حق النقض ليس، ولم يقصد منه على الإطلاق، أن يكون وسيلة لتجنب مناقشة قضايا معينة. ولهذا السبب، فإن كندا تؤمن بأن أي استخدام لحق النقض ينبغي تعليقه وتبريره بشكل علني. كما نعتقد بقوة أن حق النقض لا مكان له في مناقشة حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد

الأمم المتحدة، ينبغي أن يعمل مجلس الأمن بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء؛ ولكن في الحقيقة، إذا كان هناك شيء واحد مفقود في ممارسة المجلس لمهامه الكثيرة وفي اتخاذه لقراراته، فإنه هو ذلك المبدأ بعينه.

ولا تعبر قرارات المجلس بصورة متناقضة عن رغبات وآراء الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة فحسب، بل إنها في الكثير من الحالات لا تمثل الرأي الأصيل لجميع أعضائه. وبالرغم من الشرط الوارد في الفقرة ٤٢ من مذكرة الرئيس الذي يدعو إلى قيام المجلس بإجراء مشاورات مع العضوية الأوسع في الأمم المتحدة - ولا سيما مع الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك البلدان المعنية مباشرة أو المتأثرة بوجه خاص - عند القيام، ضمن جملة أمور، بصياغة القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، فإنه في معظم الحالات لا يجري بالمرّة إبلاغ عموم الأعضاء ولا حتى البلدان المعنية بالمفاوضات التي تجري حول مشاريع القرارات أو البيانات التي تؤثر فيهم مباشرة، ناهيك عن طلب سماع وجهات نظرهم بشأن الوثائق الختامية للمجلس. وينطبق نفس الشيء على الأعضاء غير الدائمين، الذين غالبا ما يواجهون أوضاعا من التفاوض السري بين قلة من الأعضاء الدائمين بشأن قضايا مهمة.

ومن ثم يثار سؤال مشروع عما إذا كانت النتيجة المترتبة على هذه الإجراءات غير الشفافة والحصرية والسياسية يمكنها أن تمثل وجهات نظر العضوية بأكملها. كيف يمكننا أن نتوقع من الدول الأعضاء أن تنفذ قرارات اتخذت دون أدنى قدر من المشاركة من جانبها، أو دون علمها؟

وهناك حالات أخرى متعددة أخفق فيها المجلس في الاضطلاع بمسؤوليته فيما يتعلق بحقوق غير الأعضاء في المجلس. وتشمل تلك الحالات، في جملة أمور، رفض المجلس السماح لغير الأعضاء فيه بالمشاركة في المناقشات التي تجري

الخمس الصغيرة - الخمس الصغار - على طلبهم عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب.

لقد انقضت فترة ١٤ عاما طويلة منذ أن تناول المجلس هذه المسألة. ويُعد ذلك بالفعل مؤشرا على أن إصلاح مجلس الأمن، الذي يحظى بأهمية قصوى لدى الأغلبية الساحقة من الأعضاء في الأمم المتحدة، لم يتم إيلاؤه الاهتمام الواجب، ولا سيما بسبب تردد بعض الأعضاء الدائمين بالمجلس. ونأمل أن يجري عقد مناقشات مفتوحة، من قبيل هذه المناقشة، على أساس أكثر انتظاما وتواترا من أجل إبراز أهمية المسألة قيد المناقشة.

وتشكل المذكرة التي وجهها رئيس مجلس الأمن ومرفقها، الواردين في الوثيقة S/2006/507، خطوة هامة، وإن كانت متواضعة، في الاتجاه الصحيح. وهي تظهر تدابير معينة اتفق عليها أعضاء المجلس من أجل تعزيز كفاءة وشفافية أعمال المجلس، بالإضافة إلى تفاعله وحواره مع غير الأعضاء في المجلس. بيد أن تلك الوثيقة ليست شاملة ولم يتم تنفيذ أحكامها على نحو مناسب في السنتين الماضيتين. وبالرغم من قيام الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، على الدوام، بالتشديد على ضرورة إضفاء الشفافية والانفتاح على أساليب عمل المجلس وعمليات صنع القرار التي يضطلع بها فإنه، بغض النظر عن بعض الخطوات المنعزلة المتخذة في ذلك الصدد، لم تجر في الواقع أية تحسينات رئيسية على أساليب عمل المجلس حتى الآن.

إن الطريقة التي يعمل بها مجلس الأمن في الوقت الراهن وإخفاقه في تحسين أساليب عمله وعمليات صنع القرار التي يضطلع بها على نحو مناسب، قد أوجدا وضعا نشاهد فيه انحسارا في الثقة بهذا الجهاز الهام لدى الرأي العام الدولي. وبالتالي، أدى ذلك الاتجاه إلى فقدان هبة ومصداقية المجلس في نظر عموم الأعضاء. ووفقا للمادة ٢٤ من ميثاق

ومما لا يدع مجالاً للشك أن الحياد والشفافية والتزاهة هي المقدمات المنطقية الأساسية التي ينبغي أن يؤسس المجلس عليها النهج الذي يتبعه في وفائه بمسؤولياته بموجب الميثاق. وينبغي أن يأخذ المجلس في حسبانته بجدية، من أجل زيادة الشفافية في أعماله وتحسين أساليب عمله، الأحكام ذات الصلة من الميثاق، بالإضافة إلى القرارات التي توضح علاقاته بالجمعية العامة والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

كما تشكل عملية تحديد المعايير وصنع القانون، التي يضطلع بها مجلس الأمن، جزءاً من اتجاه متزايد آخر يناقش نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. ووفقاً للميثاق، فإن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي التداولي والتمثيلي المعني بوضع السياسات في الأمم المتحدة، مكلفة أساساً بمهمة التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وكما ذكرت ممثلة كوبا في بيانها الذي أدلت به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والذي تؤيده، فإن تعدي مجلس الأمن المتزايد على اختصاصات الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة - ولا سيما تلك التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيناهما الفرعية، بالإضافة إلى الهيئات التقنية من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية - يثير أيضاً القلق الخاص لدى الدول الأعضاء.

وأحد الأمثلة على ذلك، فرض بحث مسألة البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية في مجلس الأمن. وأثناء الأشهر الثلاثين الماضية قام المجلس، بتحريك ذي دافع سياسي نظمته قلة من أعضائه الدائمين، باتخاذ إجراءات غير قانونية وغير ضرورية وليس لها ما يبررها لدى اعتماده قرارات ضد جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق ببرامجها النووي السلمي، الذي لا يشكل أي تهديد على الإطلاق للسلام والأمن الدوليين أو الإقليميين. ولم تُتخذ تلك الإجراءات ضد أمتنا إلا لأننا قررنا ممارسة حقنا غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية،

بشأن قضايا تؤثر فيهم وفي مصالحهم، بالتجاهل التام للمادة ٣١ من الميثاق؛ وحرمان البلدان المعنية من حقها في إحاطة المجلس علماً بمواقفها إزاء القضايا التي لها تأثير مباشر على مصالحها الوطنية؛ والاتجاه المستمر للمجلس نحو توجيه الإخطارات بشأن عقد جلساته بصورة انتقائية؛ وإخفاقه في تقديم إحاطات يومية منتظمة؛ وإنكاره منح حق الرد للبلدان التي تُثار ضدها ادعاءات بموجب أشكال معينة لجلسات المجلس.

ومن الجدير بالذكر حقاً أن بعض أعضاء المجلس يترددون بعناد في تنفيذ القرارات المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن التي سبق أن وافقوا عليها، كما يرد في الوثيقة S/2006/507. وفي ذلك السياق فإنه، على سبيل المثال، بالرغم من أن الفقرة ٢٩ من مرفق هذه الوثيقة تنص على أنه "عند دعوة غير الأعضاء إلى التكلم أمام المجلس يجوز لمن لهم اهتمام مباشر بنتيجة دراسة المسألة موضع النظر أن يتكلموا قبل أعضاء المجلس"، فإنه في مناسبات كثيرة قام المجلس بحرمان بلدان معنية من فرصة التكلم قبل إجراء التصويت، وبدلاً من ذلك لا يسمح لها بالكلام إلا بعد أن يكون المجلس قد اتخذ قراراً ويكون أعضاؤه قد أدلوا ببياناتهم.

ومن الحقائق المثيرة للقلق التي تقوض مصداقية ومشروعية القرارات التي يتخذها المجلس، اللجوء المتسرع وغير الضروري للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتهديد باستخدام الجزاءات أو استخدامها في حالات لم يكن هناك داع لاتخاذ أي إجراءات. ومن الأمور المثيرة للمزيد من الانزعاج الحالات المختلفة التي يحاول فيها بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن استغلال هذه الهيئة كوسيلة لتحقيق خططهم الوطنية.

التقدم. ولكن ينبغي أن نشير إلى أن تنفيذ التدابير المحددة في الوثيقة S/2006/507 لم يكن كافيا وكان يفتقر إلى الانتظام والحزم.

وإن مجلس الأمن، بعجزه عن تطبيق تلك الأساليب وبالتالي عجزه عن تحسين أساليب عمله، قد أغفل الفرضية الأساسية بأن أعماله تنفذ بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء وتمثيل لها. وبالمثل، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه، حتى وإن كان جدول أعمال المجلس يركز على مسائل معينة، فإن القرارات المتخذة لها تأثير مباشر على جميع الدول الأعضاء. ففي السنوات الأخيرة شهدنا حالات صراع شتى غير متوقعة أو ظلت بلا معالجة، وهي تشكل اليوم تحديا للمجلس والأمم المتحدة من حيث اعتماد القرارات الصحيحة. وفي حالات عديدة تذهب تلك القرارات إلى أبعد من المناقشات المتعلقة بالمسائل السياسية أو الأمنية، وتقودنا إلى التفكير مليا في الآثار القانونية، في سياق القانون الدولي.

وقد غيرت التهديدات والأحوال الجديدة تغييرا دائما طابع عمل المجلس. ولذلك مما له أهمية بالغة تحسين أساليب عمله ومدّه بالفعالية اللازمة للاستجابة للصراعات بشكل ملائم. وفي ذلك الصدد، ترى إكوادور أن مما له أهمية بالغة أن يعقد المجلس مناقشات مفتوحة بشكل منتظم، بصيغة تفاعلية ومع إتاحة وقت كاف يمكّن الدول غير الأعضاء في المجلس من الإسهام بفعالية في عملية صنع القرار.

وبالمثل، يود وفدي أن يُذكر بالتزام المجلس بعقد مزيد من الجلسات العلنية. وعلى الرغم من أن المشاورات السرية تشكل إحدى الأدوات التي تُيسر اعتماد القرارات، فإنها قد قصد منها في البداية أن تكون استثناء، ولا يمكن أن يستمر تطبيقها كقاعدة. ومما له أهمية حاسمة أن تتمكن كل الدول الأعضاء من التعبير عن رأيها بشأن الحالات المعنية، وخاصة البلدان المعنية أو المتأثرة مباشرة بها، وكذلك

على نحو ما هو منصوص عليه ومسموح به في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأود أن أختتم بياني بالتطرق بإيجاز للمسائل المتعلقة بزيادة عضوية مجلس الأمن. من الواضح أنه بالرغم من المناقشات الواسعة في فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، خلال الخمس عشرة سنة الماضية، لم يُحرز تقدم ملحوظ بشأن الجوانب الجوهرية في إصلاح مجلس الأمن، مثل حجمه وتشكيله وحق النقض. ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن تشكيل مجلس الأمن لا يمثل حقائق واقع المجتمع الدولي اليوم وأن هذه المسألة يجب أن تعالج وتحل بطريقة شاملة في أي إصلاح ذي معنى للأمم المتحدة. ونرى أن الإصلاح ذا المعنى لن يتأتى إلا بتهيئة وضع تُعالج فيه مسألة نقص تمثيل البلدان النامية في المجلس بجدية وتعالج فيه مسألة تمثيل ١,٥ بليون مسلم على نحو كاف ومُرض. ويجب بذل كل جهد لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا وقابلية للمساءلة. وتقف إيران على أهبة الاستعداد للإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

**السيدة إسبينوزا** (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يود وفدي، أولا، أن يشكركم، سيدي الرئيس، على قبولكم اقتراح عقد مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ونود أيضا أن نهنئ الدول الأعضاء التي قدمت هذه المبادرة. إن هذه المسألة تمثل إسهاما هاما في فعالية أعمال المجلس وشفافيتها، ولكنها، فوق كل شيء، خطوة حاسمة تجاه إقامة تفاعل حقيقي وحوار صادق بين المجلس والدول الأعضاء في المنظمة. ومنذ آخر مرة عقد فيها المجلس مناقشة مفتوحة بشأن هذا الأمر، قبل ١٤ سنة مضت، شهدنا بعض



**السيد فروملت** (ليختشتناين) (تكلم بالانكليزية):  
إننا بوصفنا عضوا في مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة، نعرب عن امتناننا لمجلس الأمن على تفاعله الإيجابي مع طلبنا مناقشة أساليب عمل المجلس في مناقشة مفتوحة. ونعرب عن امتناننا أيضا لكم خصوصا، سيدي الرئيس، على إعداد ورقة مفاهيمية (S/2008/528، المرفق) لتكون أساسا لمناقشتنا اليوم.

هذه هي المرة الأولى منذ عام ١٩٩٤ التي يتناول فيها المجلس هذا الموضوع في صيغة مفتوحة. وقد علق آنذاك الممثل الفرنسي، الذي عُقدت المناقشة بمبادرة منه، قائلا "إنه يوجد عدم ارتياح في العلاقات بين مجلس الأمن والأعضاء في الأمم المتحدة" (S/PV.3483، ص ١). وذلك قطعاً يمكن أن يقال أيضا اليوم، ونأمل أن تساعد مناقشة اليوم على تجاوز بعض عدم الارتياح ذلك.

لقد أنشأت مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة نفسها في أوائل عام ٢٠٠٦، بعد أن عجز مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عن اتخاذ قرار بشأن إصلاح المجلس. واتخذنا تلك الخطوة في ضوء تطورين. أولاً، أصبحت دول عديدة تتضاءل إمكانية عملها في مجلس الأمن، أو لا تنال ذلك إلا في فترات متباعدة جدا. وثانياً، إن عمل المجلس له أثر مباشر على عدد متزايد دائماً من الدول الأعضاء، غير الدول المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي للتحسينات في أساليب عمل المجلس أن تأخذ بالاعتبار الطابع المتغير لعمله. وهذه التحسينات ضرورية لشرعية المجلس وفعاليتها، ويجب ألا تكون مشروطة بالتوسيع. وقد استجاب المجلس باعتماد المذكرة المفاهيمية الواردة في الوثيقة S/2006/507. ورحبنا بتلك المذكرة، رغم أنها كانت قاصرة عن أفكارنا وتوقعاتنا. إن مذكرة عام ٢٠٠٦ كانت وثيقة جيدة تتضمن عدة تدابير مفيدة، ولكننا نلاحظ أيضاً أن تطبيق هذه التدابير لم يكن متساوياً ومتسقاً. ويعتبر بعض

المنظمات الإقليمية، التي أعطاها ميثاق الأمم المتحدة دوراً هاماً في تسوية النزاعات. ويعتقد وفدي أن من شأن الجمع بين مزيد من الجلسات العلنية غير الرسمية والإحاطات الإعلامية المقدمة من الممثلين الخاصين للأمين العام والمبعوثين الخاصين أو موظفي الأمانة العامة، ووضع أهداف محددة لكل جلسة، أن يساعد على الحيلولة دون عقد جلسات مطولة بشكل مفرط وتكرار البنود بلا مبرر.

ومن الأهمية بمكان أيضاً رفع مستوى التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات عندما يقرر المجلس تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام أو تمديدها أو تعديلها. ووفدي مقتنع بأن تلك البلدان لديها الخبرة والمعلومات اللازمة لإجراء تقييم أكثر موضوعية للحالة على أرض الواقع، الأمر الذي لا شك في أنه يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار.

ولكن ينبغي ألا تتحول تلك الصيغ أيضاً إلى طقس آخر يمر فيه المجلس على الاقتراحات مرور الكرام. بل يجب، لإحداث تغيير حقيقي، أخذ آراء الدول غير الأعضاء في المجلس وأصحاب المصلحة والمنظمات الإقليمية بالاعتبار على النحو الملائم في اعتماد القرارات أو البيانات الرئاسية.

إن تحسين أساليب عمل المجلس قرار لا يمكن أن ينتظر أطول مما انتظر، وذلك يعود بقدر كبير إلى أن شرعية المجلس تعتمد عليه. وعلى الرغم من أن إصلاح مجلس الأمن يقتضي نهجاً شاملاً، فإن فعالية أساليب العمل لا يمكن جعلها، ويجب عدم جعلها، متوقفة على معيار التوسيع. ويأمل وفدي أن تُحظى الأفكار المعبر عنها في هذه المناقشة بالمتابعة الملائمة وأن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، إلى جانب عملية المناقشة والاستعراض المستمرة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل

ليختشتناين.

رسمي وتفاعلي أكثر، على سبيل المثال في سياق إحاطة إعلامية مفتوحة عن تقرير هام للأمين العام. والسعي إلى الحصول على آراء الأعضاء عموماً عنصر ضروري لولاية المجلس المتمثلة في القيام بأعماله نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذلك، ينبغي لهذه العمليات أن تتكرر أكثر على أيدي غير الأعضاء أيضاً.

ثالثاً، إن وصول غير الأعضاء إلى لجان الجزاءات يظل موضوعاً هاماً. ففي حين تنص المذكرة على المتطلبات إلا أن ثمة مجالاً لتحسين الممارسة. وفي وقت سابق من هذا العام، طلبنا عقد اجتماع مع لجنة ١٢٦٧، باعتبارنا مجموعة من الدول، لبحث أمور هامة. ومع ذلك، لم يجر تناول الطلب إلا بعد مشاورات مكثفة داخل المجلس. وحصل الاجتماع في نهاية المطاف، لكنه لم يكن هناك سوى استجابة موضوعية محدودة من اللجنة، ولم يستمر الحوار عندما وضع المجلس القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨). ونحن نعتقد أن تحسين الوصول إلى لجان الجزاءات من شأنه أن يفيد المجلس وتنفيذ الجزاءات.

أخيراً، بإمكان المجلس أن يستفيد استفادة أكبر من المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء المهمة، وفقاً للمذكرة. وينبغي للمشاورات غير الرسمية أن تتيح الفرصة لأعضاء المجلس كي يستمعوا إلى آراء هذه الدول، خاصة عندما تكون الدول عرضة لأن تتأثر متأثراً مباشراً بقرار قيد النظر.

ونحن نقدر عبء العمل الكبير والضغط الزمني التي يجري المجلس عمله في ظلها. وننوه بالتحسينات التي حدثت. ومن الضروري اتخاذ إجراءات إضافية لتحسين الفعالية بغية تمكين المجلس من القيام بجميع أعماله بنجاح. ومناقشة مسائل في تشكيلات محددة، مثلما يحدث في لجنة بناء السلام، يمكنها أن تكون صيغة ذات أهمية في المستقبل.

أعضاء المجلس أن هذه التدابير واردة في لائحة يتم الاختيار منها - نهج يتناقض مع المذكرة نفسها، وفي الأشهر الأخيرة، بدأ أن الوعي تجاه التدابير الواردة في مذكرة ٥٠٧ أخذ يتناقض بين أعضاء المجلس. ووتيرة الاجتماعات التي يعقدها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق وبالمسائل الإجرائية الأخرى أخذت تتراجع بسرعة. ويجدوننا الأمل أن تأتي هذه المناقشة ببعض ما سبق من دينامية وحيوية إلى الفريق العامل.

إن ملاحظتنا اليوم سوف تركز على تلك التدابير الواردة في المذكرة والمتعلقة بالاطلاع على عمل المجلس. فاطلاع غير الأعضاء على عمل المجلس أمر هام لفعالية وشرعية عمله. أولاً، يؤكد المجلس من جديد في تلك المذكرة التزامه بزيادة اللجوء إلى الجلسات المفتوحة. وهي تتضمن موجزاً مفيداً عن شكل الاجتماعات المتاحة للمجلس. ويمكن للجلسات العلنية أن تتضمن إحاطات إعلامية، لا يسمح بعدها بالإدلاء ببيانات إلا لأعضاء المجلس. هذا الشكل مفيد جداً ينبغي اختياره على نحو أكثر تواتراً ووفقاً للممارسة المتبعة، غالباً ما يقوم مسؤولون من الأمم المتحدة بتقديم إحاطات إعلامية للمجلس في جلسات سرية، حتى لو كان لغیر الأعضاء اهتمام قوي في المسألة قيد النظر. ونحث المجلس على إجراء إحاطات إعلامية كهذه في جلسات مفتوحة كقاعدة عامة. وبديهي أن من حق المجلس أن يجتمع بعدئذ في جلسات خاصة لإجراء مناقشات غير رسمية.

ثانياً، إن المناقشات المفتوحة، من حيث المبدأ، أداة مفيدة جداً ينبغي استعمالها بانتظام. وفي الوقت نفسه، أصبحت الممارسة الحالية من الشعائر إلى درجة ما، ولم يعد لها سوى تأثير ضئيل أو انعدم تأثيرها على اتخاذ القرار في المجلس. وينبغي مراجعة توقيت هذه المناقشات بغية إتاحة الفرصة لغير الأعضاء كي يعرضوا مدخلاتهم قبل اتخاذ القرار في المجلس. ويمكن عقد مثل هذه الجلسات في شكل غير

وقدر أكبر من الانفتاح للأعضاء، الأمر الذي يسهم إسهاما كبيرا في إيجاد منظمة أكثر فعالية.

وهنا أود أن أذكر ببعض المقترحات التي تقدمنا بها بشأن أساليب عمل المجلس. أولا، علينا إجراء مراجعة سنوية أو مرة كل سنتين للولايات والتوصيات المتعلقة بالصرعات التي نعرف جميعا أنها ستمتد إلى وقت طويل. وينبغي لأعضاء المجلس أن يبذلوا جهدا كبيرا للتركيز المناقشة على اقتراحات وقرارات ذات منحي عملي. وفي ذلك الصدد، ينبغي للأمم العام أو الممثلين الخاصين التركيز أكثر على ضرورة تلقي النصح أو الإرشاد في المجلس. ومن الضروري كذلك إجراء اتصالات أكثر بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بغية التخفيف من أثر المفاهيم السلبية للمجلس والقيام بأعمال مشتركة تكون أكثر تنسيقا.

والاجتماعات التي تعقد بين رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع رئيس مجلس الأمن للشهر الذي يلي يمكن تنظيمها وفقا لجدول أعمال المجلس. ونعتقد أن المجموعات الإقليمية بإمكانها أن تؤدي دورا هاما هنا، الأمر الذي يزيد من شرعية المجلس ومساءلته.

وعلى ذلك أن نكون أكثر فعالية في الجلسات العلنية حيال استخدام الوقت. وبإمكان الدول التي ليست أعضاء في المجلس أن تسهم أيضا في عمل لجان المجلس بما لديها من خبرة في منطقة الصراع قيد النظر. وثمة نقطة أخرى هي أننا يجب أن نحصل على تقرير سنوي يكون أكثر تحليلا وموضوعية، وفي الوقت نفسه تجنب الكلام المطول عن محتوياته.

وفي ما يتعلق بأمور أخرى، أشير باختصار شديد إلى مسألة حق النقض وقيوده، وهي مسألة تخص الجمعية العامة والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، لا نزال نعتقد أنه من الضروري أن نأتي

إن أفكارنا حول إمكانية الوصول ليس القصد منها استهلاك مزيد من الوقت أو تشكيل عبء إضافي على المجلس. بدلا من ذلك، إنها أفكار مباشرة ترمي إلى تحسين نوعية اتخاذ القرار. واهتمامنا بتحسين طرائق العمل يحفزنا إيماننا بوجود زيادة تعزيز دور المجلس وفعالته. ونحن نقدر استعداد المجلس لعقد اجتماع اليوم بهذه الصيغة، ونأمل أن يتواصل الحوار بشأن هذه المسائل في وقت لاحق من هذا العام.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

**السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها عمل المجلس هذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة عن موضوع بهذه الأهمية الكبيرة.

لقد كان بلدنا عضوا في المجلس عندما اعتمدت الإصلاحات الواردة في المذكرة الرئاسية S/2006/507 في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، شهدنا تحت رئاسة اليابان مدى الصعوبة في تغيير الممارسات والإجراءات التي لم تكن شفافة جدا بعد أن وضعها أعضاء دائمون على مدى السنوات الماضية. فالجهد المبذول لتحسين أساليب عمل المجلس بدأ في السنوات الماضية. وسمحوا لي أن أذكر بدور الأرجنتين، إلى جانب وفد نيوزيلندا، في إقرار جلسات لتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات خلال التسعينات.

ونعتقد أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠٠٦ إيجابية ولكنها غير كافية. ومن الضروري مواصلة التقدم المحرز صوب تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية في المجلس

المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن وإعدادها ورقة مفاهيمية ممتازة (S/2008/258، المرفق) لتسترشد بها مناقشتنا. ونحن نرحب بالفرصة المتاحة لمناقشة تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في المذكرة الرئاسية S/2006/507 المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، في مجلس الأمن بهذه الجلسة العلنية. ونحن ممتنون للأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين على هذه المبادرة.

إن عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم هو في حد ذاته إسهام هام في تعزيز الشفافية والتفاعل بين المجلس والدول الأعضاء كافة في الأمم المتحدة. والنمسا آزرت هذه الجهود منذ بدئها وكانت من الدول غير الأعضاء في المجلس العشر التي شاركت في آخر مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن أساليب عمله وإجراءاته عام ١٩٩٤ (انظر S/PV.3483). ويسعدنا أن نرى أن قائمة المتكلمين اليوم أطول بكثير، ونأمل في أن تعقد المناقشات المفتوحة بشأن هذه المسألة بصورة منتظمة.

وكما ذكر في الورقة المفاهيمية، منذ أن صدرت المذكرة الرئاسية في عام ٢٠٠٦، أحرز تقدم كبير من أجل زيادة شفافية المجلس وفعاليته، وكذلك تفاعله مع الدول غير الأعضاء في المجلس. ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى. ومع ذلك، نرى أن هناك مجالاً لإحراز مزيد من التقدم.

وبالإضافة إلى الشفافية والتفاعل والفعالية، فإن مسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن أساسية في أداء المجلس عموماً، وفعالية قراراته وتعزيز سيادة القانون. وبما أن فعالية تنفيذ قرارات المجلس تعتمد على امتثال الدول الأعضاء، فإن مشاركتها ستزيد من تفهم قرارات المجلس وقبولها وتنفيذها.

على ذكر ذلك وطرح المسألة هنا في مناقشة مفتوحة لأن استخدامها والتهديد باستخدامها بمثابة إجراء يستخدمه الأعضاء الدائمون لمصالحهم الوطنية، الأمر الذي يؤثر على كل من أساليب العمل وفعالية المجلس في تحقيق هدفه المتمثل في فرض السلم والأمن الدوليين ونأسف لتكرار استعمال حق النقض في هذا العام ونعرب عن قلقنا إزاء ذلك.

أخيراً، نيب بأعضاء المنظمة أن يتوصلوا إلى اتفاق حول إصلاح مجلس الأمن، يركز على نهج انتقالي بدون وجود راجح أو خاسرين، من شأنه أن يمكن من حل المأزق الراهن الذي طال أمده طوال ١٤ عاماً على وجه التحديد.

ويمكن للنهج التي اقترحها الميسرون وفرقة العمل المعنية بإصلاح مجلس الأمن التي أنشأها رئيس الجمعية العامة أن تفضي إلى مجلس يكون بعد إصلاحه أكثر ديمقراطية وفعالية. ولتحقيق هذا، يقتضي الأمر أيضاً أساليب عمل أكثر فعالية وشفافية. كما يجب على المجلس أن يصبح أكثر نشاطاً وأن يدمج بصورة أكبر الجانب الإقليمي في عملية صنع القرار.

وتبيّن الإخفاقات المتعاقبة للمجلس أن الأعضاء الدائمين لم يحافظوا على الشرط الخاص بهم من الصفة التي أبرمت عام ١٩٤٥: إعطائهم مقاعد دائمة وحق النقض مقابل إعطاء المسؤولية للعضوية الأوسع للأمم المتحدة. بل من الواضح أنهم يجهضون أي محاولة لإصلاح ما يتعلق بتكوين المجلس أو أساليب عمله. وقد آن الأوان لأن يعيدوا النظر وأن يتيحوا المجال لتغيير حقيقي من شأنه تنشيط المنظمة وتمكينها من تحقيق مبادئها ومقاصدها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد إينر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة البلجيكية على عقدها هذه المناقشة

القرارات. ولذلك، يوصي التقرير بأنه عندما يتخذ المجلس قرارا ذا طابع تشريعي له تأثير عام بدلا من تأثير خاص، يمكن تعزيز شرعية هذا القرار واحترامه إذا اتخذ بطريقة تكفل الشفافية والمشاركة والمساءلة، وينبغي أن تتضمن عقد مناقشات مفتوحة بشأن أي اقتراح من هذا القبيل وتنظيم مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المتضررة بصفة خاصة؛ ووضع إجراء لاستعراض القرار ضمن إطار زمني مناسب.

ثالثاً، أما بخصوص تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف التي يفرضها مجلس الأمن وحماية حقوق الأفراد، فالتقرير يعالج مسألة استعراض القرارات التي يتخذها المجلس بشأن الإدراج في القوائم أو الشطب منها. ولئن كان عدد من قرارات المجلس قد اتسم بالتقدم الملحوظ في هذا المجال، فلا تزال هناك تساؤلات فيما إذا كانت هذه الإجراءات قد لبست دعوة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى "الإجراءات المنصفة والواضحة" (الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٦٠/١). ويوصي التقرير بأنه ينبغي للمجلس أن يضطلع بدور استباقي لمواصلة تحسين الإجراءات المنصفة والواضحة لحماية حقوق الأفراد المتضررين من قراراته، التي ينبغي أن تتضمن، كحد أدنى من المعايير، العناصر الأربعة الأساسية التي وردت في الورقة غير الرسمية التي قدمها الأمين العام كمرفق لرسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (انظر S/PV.5474) وينبغي للمجلس أن يدعو الأمين العام إلى موافاته بخيارات من شأنها أن تزيد من تعزيز مشروعية أنظمة الجزاءات وفعاليتها.

ويجدونا الأمل في أن يوفر التقرير وتوصياته أساساً قيماً للمناقشة الحالية بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونفهم أن بعض الاقتراحات قد تتطلب مزيداً من النقاش، وكذلك نرى أن عدداً من الخطوات الملموسة لتحقيق هذه الأهداف يمكن الاتفاق عليه بسهولة. ويمكن أن

إن النمسا، كما هو معروف جدا، ما فتئت تدافع عن سيادة القانون لفترة طويلة. ونرى أنه من الحتمي دعم سيادة القانون بجميع أبعاده: على الصعيد الوطنية والدولية والمؤسسية. ولذلك نود أن نضيف بضع ملاحظات إلى مناقشات اليوم من المنظور الأوسع لتعزيز سيادة القانون.

في حريف عام ٢٠٠٤، شرعت النمسا في سلسلة حلقات نقاش بشأن دور مجلس الأمن في إقامة نظام دولي مبني على القواعد. وقد قدم تقرير نهائي بعنوان "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وسيادة القانون" في نيسان/أبريل من هذا العام في نيويورك، وأصدر بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة (S/2008/270، المرفق) ويتضمن التقرير سبع عشرة توصية بشأن الطريقة التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يعزز سيادة القانون في مختلف مجالات أنشطته، والكثير من منها يتعلق بمناقشة اليوم. وأود أن أسلط الضوء على المجالات الثلاثة التالية.

أولاً، بما أن مجلس الأمن يضطلع بدور مركزي في تعزيز سيادة القانون، يحلل التقرير مسألة كيفية تطبيق سيادة القانون على المجلس نفسه بوصفه كيانا قانونياً. ويوصي التقرير بأنه ينبغي للمجلس أن يستخدم صلاحياته الاستثنائية للأغراض الاستثنائية. وينبغي أن تكون ممارسة هذه الصلاحيات محدودة زمنياً وأن تخضع لاستعراض دوري. وكقاعدة عامة، ينبغي للمجلس أن يسمح بحضور ممثلين للدول المتضررة، وبحضور أفراد حيثما أمكن ذلك.

ثانياً، يناقش التقرير التوتر بين الفعالية ومشروعية إجراءات مجلس الأمن في سياق القرارات شبه الشارعة التي تتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبما أن فعالية تنفيذ قرارات المجلس تعتمد على مشاركة الدول الأعضاء، فإن شرعية تلك القرارات قد تعتمد على مشاركة الدول الأعضاء من خلال اشتراكها في عملية صنع

رغم أن الميثاق ينيط مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية عن صون الأمن والسلام الدوليين، فإن الفقرة الأولى من المادة ٢٤ تنص أيضا على أنه يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في قيامه بتلك المسؤولية. وبناء عليه، فقد ظلت دائما لجميع الدول الأعضاء مصلحة مباشرة وملزمة وفورية في أساليب عمل المجلس. ولا يؤكد ذلك اهتمام الكثير من الدول بموضوع اليوم فحسب، بل تحديد المسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس منذ ستين عاما خلت أيضا. ففي نيسان/أبريل ١٩٤٩ اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٢٧٠ (د-٣) بشأن هذه المسألة - وهو قرار ظل للأسف بدون تنفيذ. ومع ذلك، فاعتماده يؤكد أن هذا الانتقاد له سابقة أساسية. ويشترك مع تلك السابقة أصل له نفس القدر من الدلالة هو النظام الداخلي المؤقت للمجلس الذي بقي "مؤقتا" بإصرار على مدى عقود.

ورغم أننا سعداء بمناقشة أساليب عمل المجلس في مناقشة مفتوحة في المجلس، لا بد لي أن أؤكد أن هذه مسألة تتجاوز العضوية المحدودة في هذا الجهاز. إن مدى الاهتمام بين الدول غير الأعضاء في المجلس وحقيقة أنه يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء يؤكدان أن للجمعية العامة دورا مشروعاً في التداول بشأن أساليب عمل المجلس.

ومع ذلك، فإن مناقشتنا لهذه المسألة هنا في حد ذاتها تعبر عن الاعتراف بوجود مشكلة. وبالفعل فإن مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507) قد أعربت عن بعض هذه الشواغل من خلال إيراد حوالي ٦٣ نقطة إجرائية. وفي حين أن الورقة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2008/528، المرفق) قد قدمت تقييما لتنفيذ تلك التدابير، نحن لا نتفق بالكامل على استنتاجاتها المتفائلة بعض الشيء.

تتضمن هذه الخطوات تجديد الالتزام بالفقرة الثالثة في مرفق المذكرة الرئاسية لعام ٢٠٠٦ بشأن ما بعد المشاورات غير الرسمية والمناقشات الخاصة؛ وتحسين وصول الدول المتضررة غير الأعضاء في المجلس إلى اجتماعات المجلس، بما في ذلك المشاورات غير الرسمية؛ وتعزيز عملية المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات قبل إنشاء ولاية البعثة أو تجديدها.

وقد تطورت أساليب عمل المجلس عبر السنين، ونرى أنها ستظل دائما عملا مستمرا. وبما أن مجلس الأمن يتغير ويتكيف مع الظروف المتغيرة، فينبغي لأساليب عمل المجلس أن تتغير وتتكيف أيضا. وستظل مشاركة جميع الأعضاء أساسية من أجل خدمة المنظمة ككل.

وكما قال ممثل النمسا في المناقشة المفتوحة في عام

١٩٩٤، سيظل

"من الحتمي إيجاد توازن بين الحاجة إلى صنع القرار وبصورة سريعة وفعالة، والحاجة إلى إعطاء جميع الدول الأعضاء المعنية الفرصة لأن تُسمع صوتها في الوقت المناسب، الأمر الذي يكفل أخذ آرائها بعين الاعتبار من جانب مجلس الأمن عندما يجري وضع القرارات واتخاذها" (S/PV.3483، ص ٢١).

واليوم، لا تزال تلك الملاحظات وجيهة كما كانت من قبل، في سعينا إلى تحقيق ذلك التوازن.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن

لممثل الهند.

**السيد سين** (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكركم

سيدي الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم بشأن مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء داخل المجلس وخارجه على السواء. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

في العالم الواقعي عن زيادة عدد الأعضاء الدائمين. ومن الضروري التأكيد على هذه النقطة، بما أننا شهدنا في وقت سابق زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، مع تحقيق قدر قليل من التحسن في أساليب عمل المجلس. والاعتراف بذلك لا يحط من قدر الجهود التزيهة والمضنية التي بذلها العديد من الأعضاء غير الدائمين في الماضي. ولكن جهودهم كانت دائما محكوم عليها بالفشل، لأن هيكل المجلس لم يتغير.

ومن بين أبرز القيود حقيقة أن الأعضاء غير الدائمين، بحكم طبيعتهم، هم أعضاء عابرون ويفتقرون إلى الذاكرة المؤسسية اللازمة لمتابعة وتنفيذ التغييرات الواسعة النطاق. كما أن التحدي المتمثل في كونهم أعضاء جدد في المجلس يضاعف أيضا تلك المشكلة. وحقيقة أن المحادثات التي تجري اليوم لتحسين أساليب عمل المجلس هي نفس المحادثات التي تجري منذ أكثر من ٦٠ عاما تبرهن ببساطة على وجهة النظر هذه.

في الختام، أود أن أعيد تأكيد اقتناعنا الراسخ بأنه لا يمكن تحقيق التحسينات الفعلية والدائمة في أساليب عمل مجلس الأمن إلا ضمن عملية شاملة لإصلاح المجلس وعلى أساس إصلاح بنيته وتوسيعها في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء. و فقط عندما يكون هناك أعضاء دائمون جدد ومساءلون أمام مجمل الأعضاء من خلال آلية استعراض مناسبة ستكون هناك تلبية حقيقية للطلب القائم منذ أمد طويل لإجراء تغييرات مجدية ودائمة في أساليب عمل المجلس. وفي غياب مثل هذا الإصلاح الشامل، إما سيتعذر علينا تحقيق تحسين أساسي في أساليب العمل، كما حدث لأكثر من ٦٠ عاما، أو أن هذا التحسين الأساسي، حتى لو تحقق بمعجزة، لن يستمر بدون الذاكرة المؤسسية والالتزام المستمر ووجود نموذج الأقران للأعضاء الدائمين المسائلين أمام سائر الأعضاء.

ولقد سعت أيضا البلدان المساهمة بقوات لفترة طويلة إلى المشاركة في صنع القرار في عمليات حفظ السلام، بدلا من مشاورتها بصورة شكلية. ولا تزال الشواغل مستمرة بشأن إمكانية الحصول على المعلومات والوثائق؛ وعدم إمكانية الوصول إلى المجلس بشأن قضايا معينة كمسألة روتينية بالنسبة إلى البلد المعني وأصحاب المصلحة المهمين على السواء؛ وعدم وجود إمكانية منهجية للوصول، بما في ذلك للدول الجزرية والدول الصغيرة، إلى الهيئات الفرعية للمجلس. هناك إقرار بأن كل هذه الأمور هي من بين المشاكل المحدقة بالمجلس.

وفي حين أنني لن أستفيض في التكلم عن مشاكل أساليب عمل المجلس من خلال الاستشهاد بأمثلة مختلفة - فبيان رئيس حركة عدم الانحياز يغطي النقاط البارزة تغطية كافية - لا يمكن تجاهل الجوقة المتزايدة من الأصوات التي تقر بوجود عيوب في أساليب عمل المجلس.

ومع ذلك فإن العديد من أوجه القصور في أساليب عمل المجلس ليست سوى أعراض لعلة أعمق تكمن في هيكله وتكوينه. فمشكلة المجلس ليست مشكلة أساليب عمله فحسب بل هي أيضا مشكلة احتياجات إضافية إلى القدرات اللوجيستية والدفاعية والمالية وتعزيز الشرعية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى قبول أوسع نطاقا وتنفيذ أكثر فعالية لقرارات مثالية. لذلك لا يمكن أساساً سد الثغرات الموجودة في أساليب عمل المجلس دون إصلاح شامل بالمثل ودون توسيع عضوية المجلس في كل من فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد وجهة النظر التي عرضتها جنوب أفريقيا وبلدان أخرى.

يقال أحيانا إنه يمكننا أن نعتبر إصلاح أساليب عمل المجلس هدفا في حد ذاته. ولكن تحقيق التحسينات الحقيقية والدائمة والضرورية في أساليب عمل المجلس لا يمكن فصله

بين لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والدول الأعضاء التي ستأثر بهذه الجزاءات.

علاوة على ذلك، سوف تُخدم الشفافية بقدر أكبر من خلال تقديم مجلس الأمن للمزيد من التقارير الموضوعية والتحليلية. ويمكن تحسين مطبوعات ووثائق المجلس من الناحية النوعية للسماح لأعضاء بتكوين فهم أفضل لأعماله. ويمكن للمجلس أن يبدأ بصقل تقاريره السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة لإضافة قيمة تحليلية عليها، بدلا من مجرد تقديم نصوص وصفية لعمل المجلس خلال سنة معينة.

وبوصف جمهورية كوريا بلدا مساهما بقوات فإنها ترى أن اجتماعات مجلس الأمن مع هذه البلدان مفيدة جدا وغنية بالمعلومات. وسوف نقدر أيضا إتاحة المشاركة الأكثر جدوى وموضوعية في المراحل المبكرة من عمليات صنع القرار المتعلقة بالبعثات التي ستشارك فيها قواتنا. وبالمثل، وباعتبارنا أحد كبار المساهمين الماليين في عمليات حفظ السلام، نود أن يُبقي مجلس الأمن على الجمعية العامة مطلعة على الآثار المترتبة على الميزانية والآثار الميدانية للبعثات التي تُسند إليها ولايات.

ونلاحظ مع التقدير أن المجلس قد استحدث طريقة مبتكرة لتنوع أساليب عمله، وذلك من خلال إنشاء أفرقة عاملة معنية بالمسائل الفنية ذات الاهتمام الدولي، مثل الأطفال والصراع المسلح. فمثل هذه المحافل تتيح للمجلس مرونة أكبر في الاضطلاع بالمهام الجديدة التي تنشأ. ونشجع المجلس على مواصلة استخدام هذه الطرق المبتكرة لتعزيز شفافية وشمولية عمله.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن تحقيق التحسينات في أساليب عمل المجلس هو جزء لا يتجزأ من الإصلاح الشامل للمجلس وأنه ينبغي الاستمرار في بذل الجهود من أجل تحسين أساليب عمله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة أساليب عمل مجلس الأمن. ونعتقد أن المناقشة تأتي في الوقت المناسب وأنه من الملائم أن تُتاح للمجلس فرصة التفكير في هذه المسألة الهامة. وأود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديري للأمين العام لاهتمامه والتزامه بتعزيز جميع مكونات المنظمة.

كما يتبين في مذكرة رئيس مجلس الأمن لعام ٢٠٠٦ (S/2006/507)، هناك اتفاق واسع النطاق على أن أساليب عمل المجلس في حاجة إلى الإصلاح. وفي السعي إلى تحقيق هذا الهدف ينبغي السعي إلى توافق في الآراء كلما كان ذلك ممكنا. وعلى وجه الخصوص، إذا أردنا للمجلس الحفاظ على السلطة المعنوية اللازمة للاضطلاع بمسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي له إذن أن يعمل بطريقة أكثر انفتاحا وشفافية وتساورا وديمقراطية.

وفي هذا الصدد، تقدر جمهورية كوريا جهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، وترحب بالتقدم المحرز في التشجيع على تحقيق المزيد من الشفافية والشمولية في عمل المجلس.

ورغم أن المشاورات السرية والجلسات المغلقة ضرورية في حالات معينة إلا أننا نشجع مجلس الأمن على عقد وإجراء المزيد من الجلسات والمناقشات العلنية، مع الحد من حجم النشاط الذي يتم خلف الأبواب المغلقة. ونحن نعتقد أن مشاركة الدول غير الأعضاء والأطراف في أي نزاع قيد النظر في مناقشات المجلس ينبغي أن تُكفل كلما كان ذلك ممكنا. وبالمثل، نود أن نرى المزيد من المشاورات



وإمكانية الوصول للمجلس من قبل غير الأعضاء يمكن أن تضمن زيادة هامة في المصادقية.

إن مجموعة الدول الخمس الصغار تقدمت بمقترحات مفيدة جدا في هذا الصدد. وآخرون تقدموا أيضا باقتراحات، والبعض منها كان أكثر جذرية من غيرها، بما فيها المنظمات غير الحكومية مثل الدبلوماسي المستقل الذي دعا إلى إدخال الحق العالمي في الخطاب.

وهذه المقترحات والاقتراحات يتعين النظر إليها في ضوء الممارسة التي تبلورت بالفعل في مجلس الأمن للتمكين من وصول غير الأعضاء ووجهات نظرهم إلى المجلس. فعلى سبيل المثال وهذا يجب التسليم به، إن إمكانية وصول الدول الأعضاء للمجلس بمسؤوليات محددة في لجنة بناء السلام قد تحسن بدرجة كبيرة. كذلك كما جاء في الورقة المفاهيمية للرئاسة البلجيكية الواردة في الوثيقة (S/2008/528، المرفق) فقد أصبح من المؤلف أكثر بالنسبة للبلدان المعنية مباشرة بيند معين مدرج على جدول الأعمال بأن تخاطب أعضاء المجلس.

ولكن يمكن فعل ما هو أكثر من ذلك، وهناك حاجة لمبادئ توجيهية واضحة. اقترح أن ينظر مجلس الأمن في إمكانية زيادة الوصول إلى عمله وفقا للخطوط التالية. وآمل أن يكون المجلس مستعدا للنظر في هذه المقترحات سوية مع العديد من المقترحات الأخرى التي طُرحت بالفعل.

أولا، كقاعدة عامة، إن أي كيانات، من الدول ومن غير الدول تكون أطرافا في نزاع مدرج بحته على جدول أعمال المجلس، مثل الدول المتأثرة بذلك والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والعناصر الفاعلة غير الحكومية كلها ينبغي الاستماع إليها من جانب المجلس عندما يناقش المجلس نزاع ما، وبخاصة في المراحل الأولى من المشاورات، وعبارة "ينبغي الاستماع إليها" تعني عند حدها الأدنى أن هذه

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد مايور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أرحب كثيرا بفرصة المشاركة في مناقشة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وأشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بإجراء هذه المناقشة. وأشكر ممثل كوستاريكا على اقتراحها. إن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب، حتى رغم أن الموضوع الأوسع نطاقا لإصلاح مجلس الأمن قد نوقش بشكل نشط وعلى مختلف المستويات منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقد قام العديدون منا بدور في دفع هذه القضية إلى الأمام؛ وكان لي شرف تناول موضوع أساليب عمل المجلس بصفتي ميسراً لرئيس الجمعية العامة. وكان بعض الأعضاء نشطين بشكل خاص داخل مجلس الأمن، وهم يستحقون الثناء على عملهم - وأخص بالذكر الرؤساء المتعاقبين للفريق العامل غير الرسمي ذي الصلة التابع لمجلس الأمن، وهم ممثلو اليابان وسلوفاكيا وبنما الآن.

لا يمكن المبالغة في أهمية إصلاح مجلس الأمن مهما شددنا عليها، وأعتقد أن هناك توافقا واسع النطاق في الآراء على أنه ينبغي لنا، خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، أن نبدأ بإجراء المفاوضات بشأن مختلف الخيارات والاقتراحات المطروحة على الطاولة.

بعد اقتراحكم يا سيادة الرئيس سوف أركز في هذه المناقشة على جانب هام من جوانب إصلاح مجلس الأمن، ذلك الجانب المتعلق بمشاركة الدول وغيرها من الأطراف غير الأعضاء في مجلس الأمن في عمل المجلس. وهذا مجرد جانب واحد، غير أنه جانب هام. وخيارات الإصلاح في هذا المجال ينبغي متابعتها من دون تأخير بالنظر إلى أهميتها لشرعية مداوات المجلس وقراراته في حالات محددة.

إنني أتكلم بصورة صريحة عن الحق والحاجة إلى الاستماع. وينبغي أن يكون واضحا أن الحق في القرار يجب أن يظل حقا خالصا لأعضاء مجلس الأمن. ولكن قراراتهم سوف تكتسب مزيدا من الثقل والمصدقية ما أن أعطيت الفرصة لجميع الأطراف المعنية لتقديم مساهماتها في المراحل الأولى من عملية اتخاذ القرار.

وكما قلت من قبل، أمل أن ينظر المجلس في هذه الاقتراحات سوية مع العديد من الأفكار والمقترحات التي طُرحت بالفعل.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تونغا.

**السيد توبونيو (تونغا) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، المؤلفة من بابوا غينيا - الجديدة وبالاو وتوفالو وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وميكرونيزيا وناورو، وبلدي، مملكة تونغا.

أود أن اغتنم هذه الفرصة لتهنئكم يا سيادة الرئيس على قيادتكم المتينة التي تجلت في عقد هذه المناقشة العلنية لبحث أساليب عمل المجلس. وتشاطر الشواغل التي أثّرت في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507). ونود أن ننوه بعمل مجموعة الدول الخمس الصغيرة. ونأمل أن توفر هذه المناقشة مشورة بناءة للمجلس في ضوء زيادة عبء العمل الملحق على كاهله وتنافس المصالح التي تتطلب اهتمام المجلس. واليوم هناك تحديات جديدة مثل تغير المناخ ناشئة تهدد السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تكون أساليب العمل مرنة للتصدي لهذه التحديات، بينما تأخذ في الحسبان زيادة عبء عمل المجلس. ومن المهم أن تتكيف أساليب عمل المجلس مع الحاجة الملحة للتصدي للآثار الأمنية للقضايا الناشئة العامة

الكيانات ينبغي أن يكون لها الحق في عرض وجهات نظرها على المجلس خطيا أو بناء على مبادرة منها. فهذه المساهمات ينبغي إذاً أن توزع بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

ثانيا، جميع الدول الأطراف المتأثرة مباشرة بأي نزاع مدرج على جدول أعمال مجلس الأمن، وكذلك المنظمات الإقليمية ذات الصلة ينبغي أن يكون لها الحق في الكلام أمام المجلس. ويجب تمكينها من ممارسة هذا الحق بتقديم طلب بسيط إلى المجلس كلما كان ذلك مناسبا وهذا يتوقف على جدول أعمال المجلس. وتنبغي الموافقة على هذا الطلب بصورة آلية. وينبغي أن يتجاوز الهيئات الفرعية للمجلس وأن يشمل مناقشات الجلسات العامة لمجلس الأمن، سواء من يعقد منها خلف الأبواب المغلقة أو في الجلسات العلنية. غير أن هذا الحق لا يجوز تطبيقه على المشاورات المغلقة التي تجري بشأن البيانات الرئاسية أو قرارات المجلس.

ثالثا، وبصورة مماثلة، فإن أي أطراف من غير الدول داخلية في نزاع ينبغي أن تتوفر لها أيضا إمكانية مخاطبة المجلس بناء على طلبها. ومهما يكن عليه الأمر، يجب أن تظل هذه الحالات امتيازاً للمجلس ليقرر الموافقة على أي من هذه الطلبات، وأي الحالات يوافق عليها. وقد يقيد المجلس إمكانية الوصول إلى مداولاته بمساهمات خطية، والتي كما ذكر، ينبغي أن تكون حقا أساسيا لجميع الأطراف. ولا يمكن إنكار هذا الحق الأساسي إلا على الأطراف التي أدرجها المجلس على القائمة السوداء بوصفها منظمات إرهابية.

وباتخاذ هذه التدابير القليلة، يعتقد وفدي أن المجلس يمكن أن يكفل الديمقراطية اللازمة لأساليب عمله. والأهم من ذلك كله، أن هذه التدابير يمكن أن تكفل الاستماع لجميع الأطراف التي يمكن أن تكون جزءا من الحل السياسي لأي نزاع معين.

ونشدد على أن الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠١، S/2001/574 المعنون "نشوب الصراعات المسلحة" قد لاحظ أنه في القرن الماضي، كثيرا ما كان يتم السعي من أجل تحقيق الأمن الجماعي بوسائل من قبيل رد الفعل بدلا من اللجوء إلى المنع، واقتصرت تقريبا على الوسائل العسكرية. ووعده الأمين العام بنقل الأمم المتحدة "من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع" (الفقرة ٤). وأشار بالتحديد إلى أدوات ابتكارية متاحة لمجلس الأمن لزيادة استخدام استراتيجيات استباقية. وشجع الأمين العام المجلس على "النظر في إنشاء آليات مبتكرة من قبيل إنشاء جهاز فرعي، أو فريق عامل غير رسمي مخصص، أو ترتيب تقني غير رسمي آخر لمناقشة حالات منع نشوب الصراعات على أساس مستمر، وخاصة فيما يتعلق بالتقارير الإقليمية ودون الإقليمية الدورية التي أعتمز تقديمها إلى المجلس فضلا عن الحالات التي تعرضها الدول الأعضاء على المجلس بشأن الإنذار المبكر أو منع الصراعات" (الفقرة ٣٩، التوصية ٣).

إننا إذ نبقي في الأذهان تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠١، نلاحظ أن المجلس يتمتع حقا بمهارة خاصة تمكنه من معالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ. ويمكن تحقيق ذلك بطرق موجهة نحو النتائج بحيث لا ترهق كاهل عمل المجلس وتكمل الاتفاقات القائمة.

إن الحاجة إلى إصلاح وتحسين أساليب عمل المجلس واضحة. فالمجلس لم يكن جامدا قط وقد استجاب دائما للتحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين، والأمثلة على ذلك تتجلى في إنشاء عمليات حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

واليوم تهدد السلام والأمن الدوليين تحديات جديدة مثل تغير المناخ. وأساليب العمل يجب أن تكون مرنة لمواجهة تلك التحديات مع أخذ زيادة حجم عمل المجلس في

مثل تغير المناخ واتخاذ نهج ابتكاري نحو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، تتشاطر أيضا الشواغل الواردة في الورقة المفاهيمية للرئاسة الواردة في الوثيقة (S/2008/528، المرفق) التي تركز على تحسين كفاءة المجلس وشفافيته وتفاعله.

إن كفاءة المجلس في غاية الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين، فقد برزت نزاعات منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها. ونتيجة ذلك، صار يُطلب إلى المجلس معالجة هذه المسائل وتكريس موارده واهتمامه لتلبية الطلبات المتزايدة التي ترد من أجل حفظ السلام وحل النزاعات.

لقد نما عبء عمل المجلس نموا متسارعا جدا في بداية التسعينات، مما حمل المجلس على أن يتطور من هيئة ظلت لعقود تلتئم فقط بصورة متقطعة إلى هيئة عقدت ٢٧٢ جلسة رسمية و ١٩٣ جلسة مشاورات غير رسمية في عام ٢٠٠٦، وهذا يمثل زيادة قدرها ٢١ في المائة عما كانت عليه مستويات عام ٢٠٠٤. فتتاج المجلس يقاس بالقرارات والبيانات الرئاسية التي ازدادت بنسبة ٣٦ في المائة خلال نفس الفترة.

إن الزيادة في الطلب على انخراط المجلس في حل النزاعات يبين تغير الأزمنة، فرفاهنا الجماعي يتوقف أكثر من أي وقت مضى على الكيفية التي نستجيب بها في منتديات متعددة إلى المسائل الشاملة لعدة قطاعات. إن ضروب التهديد سواء أكانت تقليدية أم غير تقليدية فهي جديدة باهتمام المجلس. وعلينا توسيع نطاق قبول ومعالجة الآثار الأمنية الأساسية للمسائل الشاملة لعدة قطاعات ومن وجهة نظرنا نعتقد أنه لا ينبغي لنا أن نكون عنيدين لدرجة ننكر على المجلس الفرصة لتحليل الآثار الأمنية الأساسية للمسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل تغير المناخ.

وتقوم الحاجة إلى تحسين فعالية جلسات الاختتام الشهرية. في عام ٢٠٠١ اتفق الأعضاء على أن عقد جلسات اختتام تفاعلية في نهاية الرئاسة سيمثل ممارسة مفيدة. ومن أسف أن جلسات اختتام عديدة لم تُعقد، وكانت آخر جلسة في عام ٢٠٠٥. تلك الاجتماعات ستكون مفيدة لغير الأعضاء، لا سيما للدول الصغيرة ذات الموارد المحدودة التي يصعب عليها متابعة مداورات المجلس.

وتوجد أيضا مسألة التشجيع على تفاعل أفضل مع البلدان المساهمة بقوات وتيسير ذلك التفاعل بعقد جلسات منتظمة لمناقشة المسائل المضمونية ودواعي القلق. وهذا يخص على وجه التحديد البلدان المساهمة بقوات التي ليست أعضاء في مجلس الأمن.

العدد المتزايد من الأنشطة التي يضطلع بها المجلس تترك تأثيرا كبيرا على عموم العضوية. والمسائل من قبيل المساهمة بالقوات المطلوبة لبعثات حفظ سلام كبيرة جديدة أو فرض المجلس نظم جزاءات جديدة أسفرت عن تأثيرات على أعضاء الأمم المتحدة الذين يساهمون في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وهذا مهم بصورة خاصة لدول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، لأن عددا من بلداننا يشترك في عمليات حفظ السلام. وإن دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، بما أنها ليست أعضاء في المجلس، تؤيد أي جهود لزيادة الشفافية والسماح لكامل عضوية الأمم المتحدة بالمشاركة بقدر أعظم.

كثير من الاتفاقات التي يتوصل إليها المجلس يجري التفاوض عليها في اجتماعات للخبراء لا تكون مفتوحة لغير الأعضاء. ومع أن المشاورات غير الرسمية يعلن عنها في يومية الأمم المتحدة، فإن موجز المناقشات لا يكون دائما متوفرا. وغالبا ما يجري تعميم مشاريع القرارات والبيانات بين أعضاء المجلس. لكنها غالبا ما تحجب أجزاء منها أو تحرر

الاعتبار. ومن المهم تكييف أساليب العمل من أجل تلبية الحاجة الملحة إلى التصدي للآثار الأمنية المترتبة على المسائل الجديدة الشاملة لأكثر من قطاع مثل تغير المناخ، ومن المهم أيضا أن تتخذ هجما استباقيا في صون السلم والأمن الدوليين.

لذا تود دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية أن تكرر موقفها بأن إجراء إصلاح مجد لأساليب عمل مجلس الأمن ينبغي أن يدرج في المفاوضات الحكومية الدولية المقرر إجراؤها أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. إن المفاوضات المفتوحة ستعطي كل أعضاء الأمم المتحدة صوتا وستساعد المجلس بالتأكيد على أن يصبح جهازا أكثر فعالية وكفاءة وشفافية وديمقراطية في المستقبل.

الورقة المفاهيمية (S/2008/528) تعرّف الشفافية بأنها أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجلس في إصلاح أساليب عمله. إننا نشاطر القلق إزاء الحاجة إلى ضرب توازن أفضل بين المشاورات السرية والالتزام بتنظيم اجتماعات علنية أكثر. وثمة مسائل عديدة، من بينها ما يلي، تحتاج إلى أن ينظر المجلس فيها.

أولا، لقد تحول المجلس بصورة متزايدة في إدارة شؤونه من الاجتماعات العلنية إلى الاجتماعات المغلقة. ونرجو أن يتمكن المجلس من أن يأخذ في الحسبان تأثير قراراته على غير الأعضاء وأن يزيد من عدد المناقشات المفتوحة والاجتماعات العلنية.

والمسائل الأخرى تشمل تنظيم إحاطات إعلامية منتظمة ومهيكلية أكثر، للمساعدة في تبديد شواغل غير الأعضاء ورفع مستوى مساهمة عضوية الأمم المتحدة الأوسع في عملية صنع القرار لتحديد صيغة اجتماع معين للمجلس. إن الممارسة الحالية تفتقر إلى الشفافية ولا تسمح لغير الأعضاء بالمشاركة.

التي دفعت بمسألة أساليب العمل إلى الصدارة، تستحق تقديرنا على سعيها إلى عقد هذه المناقشة. ونشكر أيضا الآخرين الذين دعموا المبادرة.

مجلس الأمن، في اضطلاع بواجباته بموجب الميثاق، يتصرف نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذلك من الملائم حقا أن يعرف المجلس ويتفهم تصور العضوية العامة لعمله والأساليب التي يتبعها في الاضطلاع بذلك العمل. وتشكل الكفاءة والشفافية في عمل المجلس وعملية صنع القرار فيه مسائل تحظى باهتمام كبير وتكتسي أهمية عظيمة لدى أغلبية كبرى من أعضاء الأمم المتحدة. وإن تحسين أساليب العمل يشكل جزءا من مسألة إصلاح مجلس الأمن يكاد يحظى بتوافق كامل في الآراء بين الدول الأعضاء، بصرف النظر عن مواقفها من الجوانب الأخرى، مثل الزيادة في العضوية.

تؤيد باكستان تأييدا تاما البيان الشامل الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ويحدونا الأمل أن تحظى المقترحات المطروحة في ذلك البيان، إلى جانب المقترحات الأخرى المقدمة أثناء هذه المناقشة، بالنظر الواجب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطر الأعضاء بعض الأفكار.

بعد أن يراقب المرء مجلس الأمن من الداخل والخارج يمكنه أن يلمس ويقدر العمل الهام الذي يؤديه المجلس والمسؤولية الثقيلة التي يتحملها. المجلس لديه جدول أعمال واسع متنوع ويتولى بصورة متزايدة دورا أكبر في إدارة العلاقات الدولية. ونطاق إجراءاته يتراوح بين صنع السلام فيما قبل الصراع وإدارة الصراع وحفظ السلام وتوطيده فيما بعد الصراع. وهو الجهاز الوحيد المفوض بإصدار قرارات إلزامية وفرض واجبات إجبارية، واتخاذ إجراءات الإنفاذ. إن عمله يخص، بصورة مباشرة أو غير مباشرة،

قبل أن تصل إلى المشاورات غير الرسمية. وهذه الممارسات تجعل من الصعب على غير الأعضاء أن يحصلوا بسهولة على معلومات عن عمل المجلس. كما تجعل من الصعوبة بمكان على غير الأعضاء أن يقدموا مساهمة مجدية في العملية، حتى في الفرص النادرة مثل المناقشات المفتوحة.

أخيرا، لقد أبدينا عددا من الشواغل وأدلينا بعدد من الملاحظات حول أساليب عمل المجلس. وسردنا الصعوبات التي يواجهها غير الأعضاء، مثل دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، في التمتع بإمكانية المشاركة الحسنة التوقيت في أعمال المجلس والقدرة الفعلية على الاشتراك بفعالية في عملية صنع القرار فيه. ويحدونا الأمل أن يتسنى تحسين أساليب عمل المجلس تعبيرا عن الحاجة إلى الكفاءة والشفافية والتفاعل.

إننا نشق بأن المجلس سيرتقي إلى مستوى التحدي فيوسع نطاق نظره في الآثار الأمنية المترتبة على المسائل الشاملة لأكثر من قطاع مثل تغير المناخ. ويحدونا الأمل كذلك أن يتسنى تناول مسألتي حق النقض وزيادة العضوية في إطار العملية الحكومية الدولية بدلا من آلية الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية، وبدلا من مجلس الأمن، في حالة أساليب العمل.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد عامل (باكستان) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أهنتكم، السيد الرئيس والوفد البلجيكي على المهارة التي تديرون بها دفة أعمال المجلس في هذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن التقدير للسير لي لونغ منه وفريقه على رئاسة فييت نام الناجحة للمجلس في شهر تموز/يوليه.

عقد هذه المناقشة المفتوحة عن أساليب عمل مجلس الأمن خطوة حسنة. وإن مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة،

البلدان المساهمة بقوات هدف وارد في قرار المجلس نفسه ١٣٥٣ (٢٠٠١). كما أن الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن تداول بصورة مكثفة بشأن هذه المسائل في سياق ما يسمى بالمجموعة الثانية من المسائل، وخرج بعدد من التوصيات المتفق عليها.

وتكلم آخرون عن كثير من هذه المسائل، ولا أريد أن أكرر هنا. لب المسألة هو أن هذه الأحكام، وهي في معظمها أحكام متفق عليها، لا يجري تطبيقها بأمانة. بل إنها في بعض الحالات يساء تفسيرها واستخدامها أو تستغل لمآرب أخرى. وهذا يترك تأثيرا سلبيا مباشرا على كفاءة المجلس وفعاليتها وشرعيته. وهكذا كثيرا ما نجد أنفسنا نواجه أسئلة حول ما إذا كان المجلس فعالا في الاضطلاع بولايته الصميمة، أي صون السلم والأمن الدوليين. هل تصرف وفقا للميثاق؟ هل عبر عن وجهات نظر ومصالح العضوية؟ هل اشترك وهل تشاور بقدر كاف مع الدول الأعضاء المعنية مباشرة بقضية معينة؟ إن استعراض جدول أعمال المجلس ودينامياته سيعطي إجابات عن كثير من هذه الأسئلة.

وخلال السنوات الأخيرة، كان المجلس فعالا نسبيا في مواجهة الأزمات الداخلية. ولكن سجله في حل الصراعات بين الدول كان أقل إثارة للإعجاب. وفي الواقع، أن مجلس الأمن لا يتعامل بشكل مباشر مع بعض الصراعات الرئيسية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وبعض الصراعات الرئيسية الأخرى التي ما زالت تنتظر الحل، بما فيها تلك التي في منطقتنا، ظلت خامدة في جدول أعمال المجلس. ولكن على الأرض، لا تزال هذه القضايا حية. وهي تهدد السلم والأمن الدوليين. وحتى بالنسبة لبعض القضايا المهمة المدرجة في جدول أعماله، مثل الحالة في الشرق الأوسط، فإن دور المجلس ظل مهمشا، ويعتبره الكثيرون دورا غير فعال ومتحيزا.

ويؤثر على كل الدول الأعضاء التي يتوقع منها بصورة منطقية أن تتابع عمله وأن تقيمه.

لا ريب في أن قدرا من التحسين قد طرأ على أساليب عمل المجلس، وهذا أمر مرحب به. لكنه لا يكفي. ومن سوء الحظ أن يظل عدم الرضا منتشرًا بين العضوية العامة حول عمل المجلس وقراراته. وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من التدابير الرامية إلى تحسين فعالية وشرعية المجلس لا يجري إحرازه. ولسنا متأكدين مما إذا كان الجواب تعريف مجموعة جديدة من التدابير. ولو تمكنا من تنفيذ التدابير الحالية فلربما كان ذلك كافيا.

من الطريف ملاحظة أن كثيرا من التدابير المذكورة في الوثيقة S/2006/507 والمقترحات الأخرى التي طرحت في الماضي وفي مناقشة اليوم فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس ينبع مباشرة من ميثاق الأمم المتحدة وأحكامه المتعلقة بمجلس الأمن والميثاق الرئيسية الأخرى. ومنها على سبيل المثال المادة ٢٤ التي تقضي، ضمن أمور أخرى، بأن مجلس الأمن، في اضطلاع بوظائفه، يتصرف وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وتقضي أيضا بأن المجلس يرفع تقريرا سنويا وكذلك، عند الضرورة، تقارير خاصة، إلى الجمعية العامة لتتخذ فيها. وتنص المادتان ٣١ و ٣٢ على مشاركة غير الأعضاء في المجلس والمعنيين مباشرة بالمسألة قيد نظر المجلس في مناقشتها.

ثم مقترحات أخرى لا تسعى إلا إلى تنفيذ النظام الداخلي الخاص بالمجلس، الذي يظل، بالمناسبة، مؤقتا حتى هذا التاريخ: المادة ٤٨، على سبيل المثال، تنص على أن مجلس الأمن ينعقد في اجتماعات علنية، ما لم يقرر خلاف ذلك. والأحكام الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات وتدابير الإنفاذ، عندما تكون مطلوبة، وكذلك التعاون مع الترتيبات الإقليمية، كلها واردة في الميثاق. وإن تحسين العلاقة مع

ولذلك، ليس مدهشاً أنه، على الرغم من عقد عدد من الجلسات العلنية، لم يحدث أي تحسن ملموس في الشفافية وفهم عملية اتخاذ القرارات في المجلس. وبينما لا يزال على مسافة بعيدة من تنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، فيما يتعلق بالمشاورة غير الرسمية، فقد حدث أيضاً في بعض الأحيان أن الأطراف المعنية حرمت من المشاركة في الاجتماعات المفتوحة.

إن تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والأعضاء عموماً يمثل هدفاً أساسياً. وتفاعل المجلس مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام أمر أساسي من أجل تحقيق النهج الشامل للأمم المتحدة بشأن السلام والتنمية. وباكستان بوصفها البلد الرائد في المساهمة بقوات، لديها مصلحة خاصة في تعزيز انخراط البلدان المساهمة بقوات في العمل مع المجلس والأمانة العامة. وكما لاحظ آخرون، ينبغي لآليات التشاور تلك أن تنطوي على تبادل للمعلومات والآراء على أن يجري ذلك في حينه وفي كلا الاتجاهين، ويكون جزءاً من عناصر اتخاذ القرارات في المجلس.

ومع محافظتنا على الدور المركزي للأمم المتحدة، يمكن وبنبغي تعزيز العلاقات والتفاعل مع المنظمات الإقليمية وفقاً للميثاق. وبنبغي أن يكون هدف هذه الشراكة تعزيز التنسيق والاتساق في السياسات من أجل السعي إلى الأهداف الجماعية المتمثلة في السلام والأمن.

إن تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية يقوي أيضاً مفهوم التمثيل الإقليمي في المجلس. وتكمن في ذلك إمكانية كبيرة لكفالة تمثيل أوسع للدول الأعضاء في المجلس. كما سيكون لذلك تأثير إيجابي على أساليب عمل المجلس، لأن التمثيل الإقليمي سيسعى إلى خدمة مصالح المجموعة الأوسع في المجلس بدلاً من المصالح الفردية.

إن تحديد جدول أعمال المجلس يعتمد إلى حد كبير على مواقف وأولويات الأعضاء الدائمين والدول الكبرى. وقد شاهدنا الشلل والتأخير في المجلس إزاء أعمال العدوان الصارخة وانتهاكات السلام. ومن ناحية أخرى هناك أنشطة استباقية، وحتى أعمال تدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة، حتى في غياب أي تهديد واضح للسلام والأمن الدوليين. وبالمثل، فإن ازدواجية المعايير والانتقائية، بما في ذلك إزاء تنفيذ قرارات المجلس ذاته، والتهديدات باستعمال القوة واستعمالها، وغير ذلك من أشكال الإكراه، جميعها أمور مثيرة للقلق.

إن أحكام تسوية النزاعات بالطرق السلمية ما زالت غير مستغلة إلى حد كبير. وفي المقابل، هناك ميل خطير إلى اللجوء - على نحو متكرر ومبكر - إلى اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق. وهذا الاتجاه قد أوجد انطبعا، مع أنه خاطئ، بأن الأحكام الأخرى غير المستندة على الفصل السابع ذات قيمة أقل وغير ملزمة.

وفما يتعلق بصيغ جلسات المجلس المفتوحة والمغلقة، هناك جدل حول الحاجة إلى التوازن بين السرية والكفاءة من جهة والشمول والشفافية من جهة أخرى. وبصرف النظر عن تفضيل الدول الأعضاء، فإننا ما زلنا بعيدين كثيراً عن تحقيق التوازن المنشود. وقد جرى الاعتراف خلال المناقشة المفتوحة للمجلس بشأن أساليب العمل، التي جرت قبل ١٤ عاماً، بأن الجلسات العلنية أصبحت مجرد ظاهرة شكلية وأن كل شيء تتم مناقشته والاتفاق بشأنه مسبقاً في المشاورات غير الرسمية أو المغلقة. والوضع الحالي لا يختلف كثيراً. فقد ظل المجلس نادياً مغلقاً. وإلى جانب المشاورات غير الرسمية، فإن العمل الحقيقي واتخاذ القرارات غالباً ما يجريان في اجتماعات مغلقة أصغر حجماً وأكثر سرية، وهي تستثني أحياناً بعض أعضاء المجلس.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لإضافة بعض الملاحظات التي نعتبرها مهمة، أو التأكيد عليها.

وبادئ ذي بدء، نود الاعتراف بأن عمل المجلس، حتى قبل نشر مذكرة رئيس المجلس (S/2006/507)، التي مثلت مجرد تجميع لتدابير كانت أصلا قيد الممارسة، ظل يحظى تدريجيا بمزيد من الشفافية والفعالية والتفاعل. ولكن علينا أن نتذكر أن تلك التحسينات تحققت بطريقة ارتجالية وليست ملزمة. وقد استجاب كل واحد من تلك التحسينات بشكل رئيسي لقدرات وإرادة كل واحدة من رئاسات المجلس في مجال المحافظة على الاتصالات مع الوفود غير الممثلة في مجلس الأمن، والأهم من ذلك، قدرتها ورغبتها في الاستماع والأخذ بعين الاعتبار لمقترحات الوفود وملاحظاتها وشواغلها.

ولذلك، فإننا نتفق مع الوفود الأخرى على أهمية مناقشة النظام الداخلي واعتماده الرسمي لكي تكون لدينا قدرة التيقن والتنبؤ والتصدي بنشاط ومرونة لمختلف المسائل، سواء المتكررة منها أو الناشئة التي تعرض على المجلس.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعترف بالتصور المنتشر على نطاق واسع بشكل متزايد، بأن أعضاء المجلس، وخاصة المنتخبون منهم، يعملون على تمثيل أعضاء المنظمة كافة. وفي حالتنا الخاصة، نود أن نشكر وفود كوستاريكا وبنما وبيرو على إبقاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إمام بأنشطة المجلس خلال العامين الماضيين.

ونود اغتنام هذه الفرصة لتوجيه اهتمام المجلس إلى المهمة القائمة المتمثلة في تعزيز التفاعل بين هيئات الأمم المتحدة، وخاصة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، حيث أن

إننا نسعى إلى الإصلاح الشامل للمجلس. والهدف الرئيسي لتحسين أساليب العمل هو إيجاد مجلس أكثر شفافية، وديمقراطية، وتمثيلا، وفعالية، وبالتالي تعزيز شرعيته ومصداقيته. والمسألة المركزية والأساسية هي إذا ما كنا سنحقق هذه الأهداف عبر توسيع زمرة القلائل الأقوياء، أم من خلال تعزيز التمثيل الديمقراطي ودور وتأثير أعضاء الأمم المتحدة عموما في مجلس الأمن. إننا نعتقد أن النهج الأخير هو النهج الصحيح والقابل للتطبيق. إن مفاهيم الديمومة، والامتيازات، والمركز الخاص، لا ينبغي أن يكون لها مكان في الأمم المتحدة المعاصرة. والطريق الأمثل لضمان خضوع المجلس للمساءلة أمام الأعضاء عموما في الأمم المتحدة يمر عبر إضافة أعضاء منتخبين غير دائمين، يخضعون لاختبار ديمقراطي دوري أمام أقرانهم في الجمعية العامة.

إن الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها للعمل على تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ويمكننا بلوغ تلك الأهداف من خلال اتباع جوهر الميثاق، وهو التعددية التعاونية. والسلام والأمن المستدامان لا يمكن أن يتحققا إلا حينما تكون للمبادئ الأسبقية على القوة. والعالم بحاجة إلى مجلس أمن لا يعبر دائما عن واقع القوة، ولكنه قادر أيضا على الوقوف إلى جانب الضعيف والمغلوب على أمره بسلطته الأخلاقية ومصداقيته.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

**السيد بريز غوتيريز** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وتوزيع الورقة المفاهيمية الحافلة بالمعلومات الواردة في الوثيقة S/2008/528، التي نتفق معها على عدد من القضايا.



أعضاء مجلس الأمن حصرا - لمناقشة إصلاح مجلس الأمن. وأمل أن تتيح جلسة اليوم فرصة جيدة لتقييم الجهود الجارية لتحسين شفافية المجلس وفعاليته وكفاءته.

إن الحالة العالمية دينامية جدا، بل إنها في بعض الأحيان مضطربة ومقلقة. إذ تشكل التهديدات والتحديات الأمنية خطرا على القيم والمبادئ الأساسية، وكذلك على صميم طبيعة التعاون الدولي الفعال. ولذلك لن يستطيع مجلس الأمن الاستجابة لحالات الأزمات في الوقت المناسب لحماية السلم والأمن الدوليين إلا إذا صار يعمل جيدا وبشفافية.

وترى بولندا أن تعزيز فعالية عمل مجلس الأمن وشفافيته وكذلك زيادة عدد أعضائه مسألتان أساسيتان لإصلاح مجلس الأمن. وينبغي لهذا الإصلاح أن يبني على افتراض أن العضوية لا تمنح امتيازات فحسب، بل إنها في المقام الأول تزيد المسؤوليات. ونحن نؤمن حقا بأنه يجب على جميع أعضاء مجلس الأمن، وخاصة الأعضاء الدائمين، الدفاع عن القيم الأساسية الواردة في الميثاق وتأمينها. ويجب ألا يقوضوها بأي وجه من الوجوه.

وأود أن أوضح بإيجاز بعض الأفكار التي يمكن أن تكون مفيدة في مناقشتنا.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز أكثر تعاونه مع المنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ثانيا، إن توسيع المجلس ينبغي أن يكفل التمثيل المتوازن لجميع المجموعات الإقليمية. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد اعتقادنا أن مقعدا إضافيا لمجموعة دول أوروبا الشرقية ينبغي النظر فيه بسبب توسعها الكبير في السنوات الأخيرة.

ذلك التفاعل ما زال ينقصه الكثير. إن بعض المبادرات المتخذة خلال السنوات الماضية، والتي يبدو أنه تم التخلي عنها، من الممكن أن تطرح من جديد. وفي هذا الصدد، نشير إلى المذكرة الواردة في الوثيقة S/2002/1999، بشأن محتويات واعتماد التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. إننا نعتقد أن من المفيد مرة أخرى أن يستجيب التقرير إلى الاحتياجات التحليلية لسائر الأعضاء. ولا ينبغي اعتماده في جلسة علنية فحسب، بل ينبغي السماح بعقد مناقشة علنية بشأن مضمونه. ونحن نقدر تقديرا عاليا جهود وفد فييت نام لمعالجة هذا القصور بتنظيم جلسة غير رسمية هذه السنة.

ولكن في الوقت نفسه لا يمكننا إغفال الحاجة إلى النظر في العلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن تعزيز تلك العلاقة يمثل تحديا رئيسيا آخر في جدول أعمالنا. ونعيد التأكيد على اقتناعنا بأنه يمكن ويجب أن تكون هناك علاقة أوثق بين الجهازين؛ ونرى أن لجنة بناء السلام تتيح فرصة لا تقدر بثمن لتعميق تلك العلاقة وتقويتها.

تلك بعض النقاط التي أردنا أن نسترعي إليها انتباه مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد هيترتزينسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أبدأ بشكر الرئاسة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ويمكن أن تشكل الورقة المفاهيمية التي أعدها الوفد البلجيكي (S/2008/528، المرفق) والوثيقة المرفقة مع المذكرة الرئاسية لعام ٢٠٠٦ (S/2006/507) أساسا ممتازا لمناقشتنا. ونود أن نشدد على أن الأمر يتوقف على عضوية الأمم المتحدة كلها - وليس على

أفكارنا بشأن عمل مجلس الأمن. لقد استخدم زميلنا ممثل الولايات المتحدة عبارة كتيب المستهلك، أعتقد أنها تحمل بصورة حسنة مقاصد هذا النقاش.

وهذه المناقشة تشكل تحدياً أيضاً. فمسألة أساليب عمل مجلس الأمن لا تزال مسألة حساسة إذ مرت ١٤ سنة منذ المناقشة الأولى المفتوحة حول هذه المسألة عام ١٩٩٤. لهذا السبب، شعرت بتقدير كبير إزاء لهجة البيانات التي استمعنا إليها، والتي كانت صريحة أحياناً ولكنها بناءة جداً بصورة عامة.

لقد أشرت في البيان الذي أدليت به بصفتي الوطنية إلى أنه لو تمخض هذا النقاش عن أفكار هامة قابلة للتحقيق، لاعتبرت ذلك نجاحاً. لقد دونت ملاحظات حول عدد كبير من هذه الأفكار. ولاحظت كذلك أن معظم الوفود أبرزت الدور الرئيسي للفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وحثته على الاستفادة من مناقشة اليوم بغية العودة إلى المجلس في أسرع وقت ممكن بنتائج محددة. ومن شأن هذه النتائج، برأيي، أن توفر كذلك فرصة وتشكل تحدياً على حد سواء. وآمل أن تكون الجلسة الطويلة التي عُقدت اليوم الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه.

بهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في بند جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

ثالثاً، نؤيد انخراطاً أكثر للدول غير الأعضاء، لا سيما البلدان التي تتأثر مباشرة بحالات الصراع، في عمل مجلس الأمن، لا سيما خلال عملية إعداد مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحافية.

ورابعاً، ينبغي لتحسين عمل مجلس الأمن بصورة حقيقية أن يتضمن أيضاً إجراء مشاورات أوثق مع المجتمع المدني.

إن تحسين كل من أساليب عمل مجلس الأمن وتركيبته ليس فحسب مسألة لتعزيز قدرة عمل المجلس على العمل بفعالية. إنه مسألة تتعلق بمصداقيته ذاتها.

وفي الختام، أود أن أشيد بجميع البلدان التي أسهمت في تطوير وتعزيز ممارسات المجلس الحالية. وأتوجه بتقدير خاص إلى وفود الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين - وكذلك سلوفاكيا واليابان التي ترأست بنجاح الفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي.

سمحوا لي أن أستخلص بعض الاستنتاجات الشخصية من مناقشة اليوم. أولاً، أود أن أشكر جميع الزملاء الـ ٥٥ الذين شاركوا في النقاش، فضلاً عن الأمين العام الذي شارك في المناقشة. إن المناقشة التي جرت اليوم تتيح فرصة وتشكل تحدياً على حد سواء. إنها توفر لنا جميعاً - لا سيما غير الأعضاء في المجلس - فرصة للإعراب عن